الأمم المتحدة

A/59/PV.19

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٩**
الاثنين، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان ييننغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٥٢ و ٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/59/354)

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بهذه المناقشة المشتركة، إذ أننا نؤمن بأن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يكون شاملا لكي يكون ناجحا. وبينما تستمر الأمانة العامة للمنظمة بالقيام بواجبها فيما يتعلق بالإصلاح وتحقيق إنجازات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، ما زلنا نحن بصفتنا دولا أعضاء متأخرين في بذل الجهود، لذلك سأقوم بتركيز ملاحظاتي على المجال الحكومي الدولي.

سيدي الرئيس، بفضل العمل الشاق الذي قام به سلفكم، السيد جوليان هنت، والقيادة التي مارسها والتي أدت إلى اتخاذ قرارين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتموز/يوليه ٢٠٠٤، تجري في نهاية المطاف عملية لتنشيط الجمعية العامة تستحق هذه التسمية. ولقد تلقت عملية التنشيط دعما يجب أن نترجمه إلى أفعال بغية إحراز مزيد من التقدم يؤدي إلى دورة الذكرى السنوية والحدث الرئيسي في عام ٢٠٠٥.

وبعد اتخاذ الجمعية العامة للقرار الثاني بشأن التنشيط في شهر تموز/يوليه، كنا من ضمن الدول الأعضاء التي أعربت عن القلق حيال أن التدابير المتفق عليها لم تكن كافية. ومع ذلك، نقر بأن مجموعة الإجراءات التي اعتمدت تتخطى بكثير المبادرات السابقة. وبعد سنوات عديدة من الإحباط والجمود، لدينا الآن سبب يدعونا إلى الاعتقاد أن التغيير ممكن بالفعل.

وتتناول بعض التدابير التي اعتمدت مجالات ذات أهمية خاصة، من قبيل التعاون مع مجلس الأمن؛ واستخدام أكثر للمناقشات التفاعلية والإحاطات الإعلامية غير الرسمية؛ ورصد متابعة القرارات؛ وتخفيض الكمية غير العملية من الوثائق وعدد القرارات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-53230 (A)
0453230

ويتعين أن تكون هذه القرارات عملية التطبيق في الأعمال اليومية لهذه الجمعية. ولقد توصلنا إلى فهم سليم مشترك لما نحتاج إليه، ولكن لن يكون لهذا الفهم الأثر المطلوب إلا إذا اتفقنا أيضا على سبل ترجمته إلى واقع. والتاريخ التالي المستهدف هو نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ونعتقد أنه يجب أن نركز جهودنا على زيادة تبسيط جدول الأعمال، وأيضا على تخفيض الوثائق وعدد القرارات التي تعتمدها هذه الجمعية.

ويطلب القراران بشأن التنشيط أيضا إلى اللجان الرئيسية أن تسهم بنصيبها في العملية. وفي الإعداد لعمل اللجان في هذه الدورة، يمكن بالفعل الشعور بروح التنشيط. ونأمل أن تتعزز هذه الروح أثناء الأشهر المقبلة، وأن تؤدي إلى قدر أكبر من الكفاءة في عمل اللجان. ويطلب القرار ٣١٦/٥٨ إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن جميع جوانب تنفيذ التدابير المتفق عليها وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وهذا أمر حيوي بغية الحفاظ على الزخم الذي تولد وكفالة متابعة وإنهاء تدابير الإصلاح على النحو المناسب. وينبغي أن يكون التقرير بشأن نجاح التدابير المتخذة حتى الآن شاملا وأن يطلق عملية يتعذر عكس مسارها. ونأمل أن تساعد هذه المناقشة على إبقاء زخم التنشيط قائما في الأشهر المقبلة.

وفي التفاعل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ينبغي لهذه الجمعية أن تؤدي دورا حيويا. وكان المفهوم أنها أهم جزء في نظام القيود والضوابط، ولكنها لم تعد تنجز هذا العمل بفاعلية الآن. وهذا أمر يؤسف له على نحو خاص في وقت أصبح مجلس الأمن أكثر نشاطا من قبل ودخل مجالات جديدة من قبيل صنع القوانين. وفي غضون ذلك، فإن الجمعية العامة، وهي الجهاز المصمم ليكون شاملا وشفافا الذي ينبغي أن يوفر ثقلا معنيا موازيا للمجلس، بعيدة كل البعد عن استخدام كل سلطاتها بفعالية وكفاءة. وهذا تطور خطير يعرض للخطر التوازن المؤسسي والسياسي الذي يُكّون أساس تعددية الأطراف الأصلية.

ويجب على الجمعية العامة، نتيجة لعملية التنشيط، أن تجد دورها من جديد بوصفها الممثل الرئيسي لأعضاء الأمم المتحدة في نظام من القيود والضوابط فيما بين الأجهزة المختلفة. وفي هذا الصدد، فإن عام ٢٠٠٥ هو غايتنا المقبلة. ويتضح أن عام ٢٠٠٥ سيجلب حدثا رئيسيا، وسيتسم بزخم سياسي كبير. وفيما يتعلق بالإصلاح، يجب ألا يكون هذا الزخم موجها نحو إصلاح مجلس الأمن فحسب. والخطوط الكبيرة الباعثة على القسمة بيننا لن تصغر إذا ركزنا جهودنا على قضية واحدة، على الرغم من أهميتها، من دون النظر إلى جوانب أخرى.

وبطبيعة الحال، فإن توسيع عضوية مجلس الأمن هو حديث الساعة. مثلما أوضحت بجلاء المناقشة العامة التي انتهت للتو. ومع ذلك فإن توسيع المجلس فحسب لن يجعل هذه المنظمة أقوى أو أكثر فعالية، ولذلك يجب أن نواصل النظر للصورة بأكملها، التي يؤدي فيها تفاعل الأجهزة الرئيسية وبالتالي فللجمعية دورا حاسما. ونأمل أن يصير تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير مصدرا للإلهام، وأن يوفر زخما سياسيا لتبسيط عملية الإصلاح وتحريكها في اتجاه جيد.

ونقدر العمل الممتاز الذي أنجزه الأمين العام بشأن عدد كبير من القضايا، وخاصة في تنفيذ تقريره لعام ٢٠٠٢ بشأن تعزيز الأمم المتحدة. وفي العديد من الجوانب، فقد كانت الأمانة العامة أقدر على الإصلاح الداخلي، منا نحن الدول الأعضاء، على الصعيد الحكومي الدولي. ونقدر على نحو خاص حقيقة أن منظومة الأمم المتحدة تقدم نفسها على نحو أوضح وأيسر في الوصول إليها، وأن هناك تحسينات أدخلت في دورة الميزانية.

ونشكر أيضا نائبة الأمين العام، لويز فريشيت، على عرضها لتقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. ونوافق على أنه يتعين علينا أن نجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر تطلعية وتصل بين ما هو عالمي وما هو محلي. والتفاعل الأفضل مع المجتمع المدني، وأيضا مع الأطراف الفاعلة الأخرى من قبيل المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام، خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): في الأسبوع الماضي شهدنا جميعا مناقشة واسعة لقضية تعزيز دور الأمم المتحدة، اشترك فيها رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية. وأسفرت تلك المناقشة عن نتيجة مهمة هي الفهم المشترك لضرورة التكيف الدائم للمنظمة مع العالم المتغير الذي يحيط بنا لكي تتصدى لتحديات عصرنا.

وقد قيل مرارا، وليس بأبلغ مما قاله الأمين العام للأمم المتحدة، إنه لكي نجعل منظمتنا أكثر فعالية وكفاءة، يجب أن نستعد جيدا لنتغير مع تغير الزمن، وأن نتكيف دائما لمواجهة التحديات الدولية. ولكن لا يسعنا أن نتصدى للتحديات الجديدة وأن نعالج المشاكل الحادة التي تظهر اليوم بمواصلة الاعتماد على النُهج القديمة. إن القضية الرئيسية في العلاقات الدولية هي أن نحول الأمم المتحدة إلى أداة فعالة مصممة لتعزيز النظم الأمنية الإقليمية والعالمية، بما في ذلك نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأن ندير عملية العولمة. وينبغي للدول الأعضاء أن توفر للمنظمة جميع الموارد الضرورية لكي يمكنها أن تؤدي مهامها المتعددة بكفاءة.

ومن حيث المبدأ، نعتقد أن المهم أن نكفل وجود توازن في عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلما توخاه ميثاق هذه المنظمة. ونحن نُصر على الحاجة إلى تعزيز دور الجمعية العامة في تسوية أهم القضايا التي تواجه البشرية اليوم. ونرى أن جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وتسوية الصراعات المسلحة لا يمكن أن تصبح أكثر فعالية إلا على أساس هذا النهج.

ومنذ البداية بالذات، أيدت كازاخستان قرار الأمين العام بإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، مع ما لديه من ولاية واسعة النطاق، سيصل إلى حل مقبول لهذه القضية الهامة اليوم. ونحن نتطلع إلى تقرير فريق الخبراء الذي سيتضمن توصيات بشأن التغييرات التي نحتاج إليها لكي نجعل المنظمة فعالة ضد تهديدات القرن الحادي والعشرين. وكازاخستان مستعدة لكي تشارك بنشاط في مناقشة تلك الوثيقة المهمة.

تؤدي الترتيبات الإقليمية دورا متزايد الأهمية في نظام الأمن الجماعي. ومن شأن التنسيق الأفضل بينها وبين الأمم المتحدة أن يحقق الكثير في بناء القدرة على الرد بفعالية في الميدان. وفي هذا السياق، تدعو كازاخستان لإنشاء مجلس للمنظمات الإقليمية تحت رعاية الأمين العام. ونعتقد أيضا أن هذا الاقتراح يبرز الحاجة لتعزيز التعاون العالمي المتعدد الأطراف.

قرارا الجمعية العامة ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اللذان يهدفان إلى تعزيز سلطة الجمعية، أكدا الدور الأساسي لهذه المنظمة في الشؤون الدولية. وبيّنا بجلاء أن الجمعية تسلم بأن الإصلاح بالنسبة للأمم المتحدة يجب أن يكون عملية مستمرة وأنه يجب على الجمعية العامة أن تسلط أضواء الإصلاح على نفسها.

إننا نحيط علما بإحراز بعض التقدم في تنشيط أعمال الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها. وفي نفس الوقت، نعتقد أنه لا يجوز لهذه العملية أن تقوض الإصلاحات

المصممة أساسا لتعزيز سلطة الجمعية وتحسين فعالية إجراءاتها. ويجب أن نأخذ في الحسبان أن القرارات التي تؤدي إلى إجراء تعديلات في جدول الأعمال هي أكثر القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء حساسية.

نحن نثني عليكم السيد الرئيس لتصميمكم على المضي قدما بمبادرات إصلاح الجمعية العامة التي أُقرت في العام الماضي. ونحن نتفق مع الرأي بأنه يجب بذل كل جهد لوقف اضمحلال قوة الجمعية، بوصفها منتدى الأمم المتحدة الرئيسي لمناقشة القضايا الدولية.

وقد أوضح الأمين العام بجلاء أن تحسين العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني عنصر هام من برنامج الإصلاح. ولتحقيق تلك الغاية، شكل فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ونرحب بالتقرير الذي أعده الفريق، والذي قدم مساهمة قيّمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فهو يقدم أفكارا مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي في الأنشطة الإنسانية والإنمائية، ويتضمن تدابير محددة لزيادة مشاركة المجتمع الدولي في أعمال الأمم المتحدة.

ويقدم الفريق حجة مقنعة لكي تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر تطلعا إلى الخارج وربط المسائل العالمية بالمسائل المحلية. ونعتقد أيضا أن توسيع وتعميق العلاقات مع المنظمات غير الحكومية سيعززان المناقشات الدولية بشأن القضايا العالمية.

في الختام، أود أن أشدد على أن كازاخستان ستواصل بذل قصارى جهدها لضمان أن تحتل المنظمة مكانها الصحيح في العلاقات العالمية.

السيد كم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أثناء دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين، ناقشت الدول الأعضاء مطولا سبل تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومع أن القرارين ٣١٦/٥٨ و ١٢٦/٥٨ لم يكونا شاملين بالقدر الذي كنا نأمله في البداية، فإن جمهورية كوريا سعيدة مع ذلك بالتقدم الذي أحرز نتيجة لذلك. وعلى سبيل المثال، أصبح مكتب رئيس الجمعية العامة أقوى كثيرا مما كان عليه، وهذا يتماشى مع الفقرة ١٠ من الجزء ألف من مرفق القرار ١٢٦/٥٨. فضلا عن ذلك، ابتداء من هذا العام، نُظِّم جدول أعمال الجمعية العامة تحت عناوين تتطابق مع أولويات المنظمة، مما جعل النظر فيه أسهل وتناول بنوده أيسر.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. ومن المهم جدا أن نواصل زخم التغيير. ونظرا لأن جمهورية كوريا تناولت في الدورة الثامنة والخمسين موضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة الواسع، أود الآن أن أبرز جوانب معينة من الإصلاح نعتقد أنها ينبغي معالجتها أثناء الدورة التاسعة والخمسين.

أولا، نود أن نشدد على أهمية السماح لمكتب الجمعية بأن يضطلع بدور ريادي في تقديم المشورة للجمعية العامة بشأن تنظيم وتنسيق وإدارة أعمال الجمعية العامة بكفاءة، كما جاء في الفقرة ٥ (ب) من الجزء هاء من مرفق القرار ٣١٦/٥٨. يجب أن يجتمع المكتب بانتظام، ونود أن نرى الرئيس يواصل مشاركته الفعالة في أعمال المكتب.

بصورة أكثر تحديدا، نود أن نرى المكتب ينظر في مناقشة بنود جدول الأعمال المألوفة مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات، أو تجميعها في مجموعات، أو حذفها من جدول الأعمال، وأن يقدم توصيات في أقرب وقت ممكن. وكما أوضحت الدول الأعضاء، يجب أن يكون ترشيد جدول الأعمال عملية مستمرة.

ثانيا، نذكر بأن الوثيقة A/58/CRT.7، المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها، لم تناقش مناقشة كافية أثناء الدورة

السابقة. ونأمل أن تصبح بندا رئيسيا للمناقشة أثناء الدورة التاسعة والخمسين. وكما تلاحظ الوثيقة A/58/CRT.7 صوابا، مجرد حجم الوثائق المطلوبة من الأمانة العامة يحول دون تمكينها من إجراء تحليل متعمق للمواضيع الهامة يبيّن القيمة التي تضيفها. وفي الحقيقة، اتخذت الأمم المتحدة في العام الماضي وحده ما لا يقل عن ٣١٨ قرارا مختلفا – وهذا رقم مذهل فعلا. ويكاد يصبح من المتعذر على الدول الأعضاء أن تستوعب حقا ما يجري تقديمه. ولذلك، يجب إجراء مناقشات جادة حول سبل تقليص كمية الوثائق وحجمها وتواترها، ونأمل أن تُتخذ في الدورة التاسعة والخمسين تدابير محددة وفعالة في هذا المجال.

ثالثا، كما ذكر في الفقرة ٦ من الجزء ألف من مرفق القرار ١٢٦/٥٨، نحث رئيس الجمعية العامة على الاجتماع بصورة منتظمة، ربما مرة كل شهر، مع رئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نعتقد بأن هذه الممارسة ستؤدي لا إلى تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة فحسب، بل ستمكن أيضا من إجراء تنسيق أفضل بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية.

رابعا، تود جمهورية كوريا أن ترى مزيدا من الحوار المتفاعل أثناء المناقشات، لا في اللجان الرئيسية فقط، ولكن في اجتماعات المكتب أيضا. وكما جاء في القرار ٣١٦/٣٨، نأمل أن يقدم المكتب المنشط إلى الجمعية العامة قريبا توصيات بشأن برنامج وصيغة لهذا الحوار المتفاعل.

بالنسبة لموضوع تعزيز منظومة الأمم المتحدة، بينما يدرك وفدي أن لموضوع مساهمة المجتمع المدني في الأمم المتحدة تاريخا طويلا ومعقدا، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن توسيع وتعميق العلاقات مع المنظمات غير الحكومية سيزيدان من تعزيز الأمم المتحدة وتعزيز الحوار بين المنظمات الحكومية الدولية بشأن قضايا ذات أهمية عالمية.

ولذلك نرحب بتقرير الأمين العام (A/59/354) ونشيد بجهود فريق الشخصيات البارزة المعني بعلاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني، بقيادة الرئيس البرازيلي السابق فرناندو انريكي كاردوسو، التي يرتكز عليها تقرير الأمين العام. وبصفة عامة، نجد التوصيات الواردة في التقرير شاملة ومستشرفة للمستقبل لأنها جعلت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة ذات دلالة أكبر وأكثر استجابة للاحتياجات والتوقعات المتغيرة للمجتمع العالمي والمدني معا. وسندرس بعناية التوصيات بغية العمل مع الآخرين على تحويلها إلى إجراءات فعلية.

ختاما، تعتقد جمهورية كوريا أن تنشيط الجمعية العامة وتقوية منظومة الأمم المتحدة يجب أن يكونا عملية مستمرة ونشطة. ويجب أن تنظر الدول الأعضاء إلى أبعد من أولوياتها الفردية الخاصة ونحو المصلحة المشتركة الأعم إذا أردنا بالفعل تعزيز فعالية وكفاءة هذه الهيئة العالمية. فالجمعية العامة هي المحفل العالمي الوحيد الذي تملك فيه جميع الدول والشعوب صوتا، والذي يجب علينا ألا نسمح أبدا بكبت هذا الصوت بسبب القصور التنظيمي. وتتعهد جمهورية كوريا بدعمها الكامل لتنشيط الجمعية العامة وتقوية منظومة الأمم المتحدة، ونحث الدول الأعضاء على دعم الزخم من أجل الإصلاح.

السيد موانغي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد بلادي أن يتقدم مرة أخرى بتهنئته لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ونتطلع إلى مداولات مثمرة تحت قيادتكم. وتقدر كينيا العمل الممتاز الذي قام به سلفكم، خاصة فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة وتقوية منظومة الأمم المتحدة.

لقد تصارعت الجمعية العامة عبر السنين مع مسألة تنشيط أعمالها. وبينما ظل جدول أعمال الجمعية يثقل كاهلها، يسعدنا أن نلاحظ أنه بُذلت خلال الدورة الماضية جهود لتجميع بنود في جدول أعمال الجمعية المعتاد والنظر في بعضها كل عامين أو ثلاثة أعوام، بل وإلغاء بعض البنود. وتم ذلك عملا بالقرار ١٢٦/٥٨، الجزء باء من الفقرة ٥ من المرفق، التي تنص على أنه:

”من المحبذ أن يكون للجمعية العامة جدول أعمال مختصر لضمان استيفاء مناقشة جميع المسائل، لكي تخلف قراراتها أثرا أقوى“.

وذلك هو الاتجاه الذي يجب أن نسلكه.

وفيما يتعلق باللجان الرئيسية، تؤيد كينيا إعادة جدولة أعمال اللجان وفكرة وضع جدول الأعمال على أساس أولويات المنظمة. ويعتقد وفد بلادي أن تحسين الإجراءات وأساليب العمل، وكذلك ترشيد جدول أعمال اللجان الرئيسية سوف يكونان خطوة هامة نحو تنشيط الجمعية.

إن تحسين الإجراءات وأساليب العمل ليس هدفا في حد ذاته. ومن الأهمية بمكان أيضا فحص سبل ووسائل تعزيز قدرة الأمانة العامة لتمكينها من تلبية مطامح اللجان الرئيسية. ولذلك ينبغي تزويد الأمانة العامة بما يلزم من الموارد والموظفين حتى يكون أداؤها كما هو متوقع منها. وفي السنوات الأخيرة الماضية، تقيدت قدرة الأمانة العامة على إصدار الوثائق في الوقت المطلوب تقيدا شديدا. وتأخر صدور الوثائق يؤخر اللجان الرئيسية عن أداء عملها بسلاسة وفي الوقت المناسب. وهذا مجال يحتاج إلى ترشيد من أجل اتخاذ خطوات علاجية فيه.

ونحن نشجب استمرار إضعاف الجمعية العامة بواسطة أجهزة أخرى في المنظمة. وفي عملية إعادة صياغة الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون الجمعية العامة نفسها نقطة الانطلاق. إذ ينبغي أن تسترد دورها كهيئة رئيسية لصنع القرار والسياسة. وإن القرارات البعيدة المدى وذات الآثار الكبيرة على الشؤون العالمية يجب أن تتخذ بصوت الأغلبية. ولا يمكن إيجاد ذلك الصوت إلا في الجمعية العامة. فينبغي أن تسود تعددية الأطراف.

فيما يتعلق بمجلس الأمن، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي أن يكون شفافا وذا قدرة على الاستجابة وأن يُضفى عليه طابع الديمقراطية حتى يتصدى لتهديدات القرن الحادي والعشرين. ويتعين إجراء جراحة كبيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتصدى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التغير، خاصة التحديات في البلدان النامية. وينبغي للمجلس أن يجتمع بوتيرة أكبر وأن يقيم علاقات عمل أوثق بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، والوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة. وينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة أن توجد انسجاما جديدا فيما بينها لتستطيع العمل على تحسين أحوال الإنسانية في مجالات السلام والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية.

وفيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة، تؤيد كينيا وتحيي الجهود التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان في هذا المجال. ونحثه على مواصلة بذل الجهود لاستكشاف وإقامة علاقات مفيدة للجميع مع الجماعات والهيئات غير التقليدية. والتقرير الأخير للفريق الرفيع المستوى المعني بالمجتمع المدني مثال بيّن لجهود الأمين العام لتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير مقترحات إيجابية للكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تزيد إلى أقصى حد قدرة المجتمع المدني على تحسين فعالية النظام الدولي. ورغم أن التقرير الشامل جدير بالثناء، ستتطلب بعض المقترحات منا تقييما واستعراضا منسقين. على سبيل المثال، التوصية المعنية بعلاقة المجتمع المدني مع

الجمعية العامة يمكن أن تتعارض، في نظرنا، مع المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويرحب وفد بلادي بتعيين الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي أنشأه الأمين العام خلال الدورة الماضية للجمعية العامة. وعندما يقدم الفريق تقريره في نهاية العام نتوقع أن يُحدث حكمه ثورة في الوضع الحالي للأمم المتحدة. ولقد أجرى الفريق مشاورات واسعة النطاق، ونتوقع لوجهات النظر التي تم الإعراب عنها – خاصة وجهات نظر البلدان النامية، التي تشكل أغلبية الأعضاء – أن تُؤخذ بعين الاعتبار.

ختاما، إن كينيا ملتزمة تماما بعملية تنشيط المنظمة. ويود وفد بلادي أن يرى الأمم المتحدة قوية وذات قدرة على أن تهدئ بفعالية وكفاءة التغييرات السريعة الخطيرة والمتعددة الجوانب التي يشهدها العالم. ويجب أن تكون الأمم المتحدة نابضة بالحياة وأن تعيد تثبيت أقدامها في دورها الأصيل المتمثل في حفظ السلم والأمن العالميين من ناحية، وتعزيز التنمية الاقتصادية المتسارعة من ناحية أخرى.

السيد سيكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يولي وفد جمهورية بيلاروس أهمية كبيرة لتعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها. وعشية الذكرى السنوية الستين للمنظمة، فإن أهميتها فيما يتعلق بالوقائع المعاصرة للسياسة الدولية وقدرتها على الاضطلاع بدور محوري في التغلب على التهديدات والتحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين تطرحان أسئلة محورية.

وتؤيد بيلاروس مساعي الأمين العام الرامية إلى تحسين أنشطة المنظمة من خلال تشجيع الحوار فيما بين الدول بشأن الجوانب الرئيسية للإصلاح. وبعد تقديم تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير فإننا نتوقع أن تنظم مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء لمناقشة توصيات التقرير من أجل تحويل المنظمة وتحسين أنشطتها في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

ولا شك اليوم أن هناك حاجة إلى تحديث الأمم المتحدة من أجل اضطلاعها بفعالية بالمهام الماثلة أمامها في القرن الحادي والعشرين. والشك الوحيد يتعلق بالحتمية والحاجة الحقيقية لإجراء تغيير مؤسسي أساسي على منظومة الأمم المتحدة – باستثناء مسألة توسيع مجلس الأمن – وضرورة إعادة النظر في المبادئ الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة الواردة في الميثاق. وقد أثبتت آليات الميثاق القائمة، وبخاصة في ميدان صون السلام والأمن الدوليين، أنها مجدية تماما و لم تستنفد إمكانيات تكييفها مع الحالة الدولية المتغيرة.

إن العقيدة الأساسية لموقف بيلاروس بشأن مشكلة إصلاح الأمم المتحدة هي أنه ينبغي ألا يكون المقصود هو الاستخفاف بأهمية مبادئ الميثاق أو السعي إلى تعديلها. ولا يشكل ذلك النهج بأي حال تعبيرا عن نهج المحافظة ولكنه، بدلا من ذلك، انعكاس لرغبة بلدنا في تعزيز نزاهة القاعدة الأساسية للمنظمة، وهي النزاهة التي تشكل شرطا مسبقا هاما للتعايش السلمي للدول ولإرساء نظام دولي عادل.

وبالإضافة إلى النهج الذي حددناه، فإن بيلاروس، بالترافق مع الدول الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز، قدمت مشروع قرار، معنونا ”إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي“، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بوصفه القرار ٣١٧/٥٨. ويشكل ذلك القرار أداة هامة لإيجاد السبل لزيادة فعالية الأمم المتحدة وساعد على تفصيل مبادئ توجيهية للفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في إعداد اقتراحاته للإصلاح.

وفي سياق مساعي الأمين العام نحو تعزيز الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، فإن وفدنا لديه تقييم إيجابي عموما نتيجة مداولات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، من الحيوي ملاحظة أن توسيع تفاعل الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية ينبغي أن ينظم بطريقة لا تعرض للريبة دور الأمم المتحدة بوصفها منتدى فعالا للاتصالات الحكومية الدولية.

ويود وفد بيلاروس أن يسترعي الانتباه إلى تلك التطورات الواعدة بالخير نحو تنشيط أنشطة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها مثل إنشاء آليات لتوسيع مشاركة البرلمانيين في أنشطة المنظمة. وفي الوقت الحاضر، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يسهم بشكل إيجابي في تطوير اتصالات بين البرلمانيين والأمم المتحدة من خلال جلسات الاستماع البرلمانية السنوية التي تعقد خلال الجزء الموضوعي من دورة الجمعية العامة. كما يمكن تطوير وسائل أخرى لتعزيز البعد البرلماني في أنشطة الأمم المتحدة، وبخاصة في عمل هيئتها التمثيلية الرئيسية، الجمعية العامة.

ويشكل تنشيط أعمال الجمعية العامة أحد المحاور الكبرى لعملية تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها. ونرحب بالخطوات التي اتخذها في الدورة الثامنة والخمسين الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد جوليان هنت، بغية حفز المناقشة بشأن كيفية تنشيط أعمال الجمعية العامة وزيادة سلطتها في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأرسى قرارا الجمعية العامة ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ أساسا طيبا لنواصل عملنا خلال هذه الدورة بشأن اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز مركز الجمعية العامة وبشأن التمهيد للتنفيذ الفعال لسلطتها بموجب الميثاق.

إن الجمعية العامة هي الجهاز التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة، الذي يجب استخدام قدراته بالكامل لمصلحة الدعوة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف نحو تسوية المشاكل الدولية. وبينما تجرى الدعوة إلى عملية تنشيط الجمعية العامة، فإن جمهورية بيلاروس تحذر من إضفاء الطابع البيروقراطي عليها وزيادة العبء دون مبرر على ميزانية الأمم المتحدة من جراء تدابير الإصلاح.

ونقترح إجراء تحليل شامل للعواقب الناجمة على منظومة الأمم المتحدة بأسرها من التغيير المحتمل في جدول عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة. ونشارك الرأي الذي مفاده أن أي إعادة تنظيم لجداول أعمال جميع اللجان الست أمر مستحسن في إطار الفترة التقليدية لأداء هذه اللجان لوظائفها، من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر.

وبالتالي، فإننا نناشدكم، سيدي الرئيس، أن تركزوا جهودكم على حل المشاكل ذات الأولوية المتصلة بتنشيط الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، فإن بيلاروس تعتبر أنه ينبغي منح الأولوية لاتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى تحسين أساليب عمل الجمعية بالاستفادة المثلى من جدول الأعمال وترشيده والامتناع عن ممارسة اتخاذ قرارات متداخلة ومكررة وبتقصير مدة المناقشة بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال وبالتشديد على نوعية القرارات.

وتساند بيلاروس التدابير الرامية إلى تعزيز مركز الجمعية العامة بين الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن إعادة النظر في علاقاتها الحالية مع الأجهزة القانونية الرئيسية الأخرى. ونعتبر أن إنشاء آلية للتنسيق بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، طبقا للقرار ١٢٦/٥٨، سيشكل خطوة عملية أولى نحو تعزيز سلطة الجمعية العامة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، على أن وفد بيلاروس يعتزم التعاون الكامل في مهمة تفصيل طرق إيجابية ومقبولة بشكل عام لتعزيز المنظمة ولتنشيط جمعيتها العامة.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): لقد تكلم ممثل الجزائر صباح هذا اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ونحن نؤيد بيانه. ونود فقط أن نضيف بعض نقاط التأكيد من وجهة نظر وفد جامايكا.

إن سيادة الجمعية العامة ودورها المحوري بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة ثابتان في الميثاق. وبغية تعزيز الأمم المتحدة وتعزيز تعددية الأطراف ينبغي أن نعتبر تنشيط الجمعية العامة أولوية رئيسية.

وخلال الدورة الماضية في ظل القيادة الحيوية للرئيس السابق، تعززت العملية باتخاذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اللذين يتضمنان أحكاما لتحسين علاقات العمل بين مختلف الأجهزة ولتنظيم وترشيد جدول الأعمال ولتحسين أساليب العمل ولتعزيز مكتب الرئاسة. ونظرا لأن هذه عملية مستمرة فإن هناك عملا غير مستكمل يتعين إنجازه خلال هذه الدورة، وبشكل أساسي في ثلاثة مجالات.

أولا، تقوم الحاجة إلى إعادة تنظيم أعمال الجمعية العامة بغية توزيع عملها خلال العام وتخفيف تركيز دورة الخريف. إن لهذا فائدة في توسيع نشاط الجمعية العامة والسماح بزيادة مستوى مشاركة جميع الوفود. ونعرف أن هناك خيارات مختلفة يجب أخذها بعين الاعتبار، خيارات تشكل بدائل وجيهة لعقد دورتين رئيسيتين، لا نزال نعتبر أنها الخيار الأفضل.

والمجال الثاني يتمثل في إصلاح ولاية وتكوين مكتب الجمعية العامة لتحسين قدرته على إدارة وتوجيه عملها. وأخيرا، تدعو الحاجة إلى مزيد من العمل لترشيد جدول الأعمال ولتحسين أساليب العمل.

وفيما يتجاوز تلك التغيرات الهيكلية، هناك أعمال على مستوى الدول الأعضاء يجب القيام بها لتنشيط الجمعية.

أولا، يجب أن تناقش الجمعية العامة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع الدولي، مع احترام الحدود الضيقة للمادة ١٢ من الميثاق. إن الجمعية العامة، بوصفها صوت المجتمع الدولي، يجب أن تُدعى إلى الانعقاد بتواتر أكبر لتعبر عن الرأي العالمي حول قضايا الوقت الراهن الحاسمة. وإن الميثاق والنظام الداخلي ينصان على ذلك، وهذا لا يحتاج إلا إلى إجراء سياسي من الدول الأعضاء.

المجال الثاني يتمثل بتحسين نوعية القرارات التي يجب أن تكون أقل تكرارا وأكثر جوهرية في مضمونها من حيث أحكامها المتعلقة بالتطورات المعاصرة التي تعالجها.

المجال الثالث هو التحرك نحو إطار أكثر طابعا تفاعليا للمناقشات وبعيدا عن البيانات الرسمية المملة الحالية. إن الإقلاع عن العادات صعب، ولكن يمكن تجريب أساليب ابتكارية لجعل المناقشات في اللجان الرئيسية حيوية.

المجال الرابع هو التنفيذ. يجب تنفيذ المعايير والسياسات التي وضعتها الجمعية العامة. وبالرغم من أن هذه المعايير والسياسات قد لا تكون ملزمة قانونا، فإن القوة الأخلاقية للرأي العالمي يجب أن تحترم ويجب أن تضع الأمانة العامة ترتيبات خاصة للرصد، وأن تنعكس في تقارير الأمين العام المرفوعة إلى الجمعية.

وإذ ننتقل إلى بند جدول الأعمال الخاص بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، لدينا بعض الملاحظات التمهيدية على تقرير الأمين العام فيما يتعلق بتوصيات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/354).

نود أن نشارك من أعربوا عن تقديرهم لأهمية المشاركة مع المجتمع المدني وقيمة إسهامات المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأمم المتحدة. فهي تؤدي دورا هاما في النهوض بأهداف الأمم المتحدة وفي توفير أفكار وخبرات ابتكارية، لا سيما المنظمات المتخصصة في مجالات معينة. لذا فإننا نؤيد بصفة عامة تعزيز مشاركتها.

هذا وعلينا أن نكون حذرين وأن نتجنب، أثناء العملية، المساس بالطبيعة الحكومية الدولية لمنظمتنا. وفي ذلك السياق، لدينا بعض الشواغل بشأن طريقة مشاركة المنظمات غير الحكومية في مداولات الهيئات السياسية الطابع لمنظومة الأمم المتحدة.

لقد أظهرت التجربة أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنطوي على فائدة عظمى. لكن بعض المشاكل برزت في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية لأن مستوى تسييس أنشطتها أثار بعض القلق. ولهذا السبب نعتقد أنه من الضروري توخي الحذر في أي مبادرات جديدة للمشاركة في الهيئتين السياسيتين الرئيسيتين في المنظومة. إذ تظهر بعض القضايا الحساسة عندما تكون لبعض المنظمات غير الحكومية خطط سياسية مما يؤدي إلى تعقيدات تتصل بالشؤون الداخلية للدول.

أما المجال الثاني المثير للقلق فهو مسألة الامتثال لقواعد المشاركة. لقد واجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشاكل في تنفيذ القواعد، لا سيما عند حصول منظمات غير حكومية على تشجيع سياسي لإثارة القلاقل ضد دول أعضاء. وقد ثبت أن هذا مثير للاضطراب في بعض الأحيان. وهذه الشواغل أدت بنا إلى الإعراب عن بعض التحفظات بشأن الاقتراحات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ومشاركتها في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونرى، سيدي، إننا يجب أن نواصل تطوير برنامج مشاركة المجتمع المدني فيما يتعلق بأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية فيها بناءة وقيمة.

وبالسير على ذلك النهج، نميل إلى دعم المبادرات الواردة في الجزء السادس من تقرير الأمين العام (A/59/354) والى التشجيع على زيادة التعامل مع المنظمات غير الحكومية على المستوى القطري. وتمثل تلك وسيلة مهمة للنهوض بأهداف الأمم المتحدة، خاصة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة. ونؤمن بأن هذا هو ما ينبغي التشديد عليه في هذه المرحلة.

أخيرا، فيما يتعلق بالشراكات، ما زال عدد من الأسئلة يحتاج إلى إيضاح حول كيفية تنفيذ الشراكات. وتتعلق تلك بصورة أساسية بقضايا اتباع الإجراءات والخضوع للمساءلة. فليس من الواضح كيف سيجري رصدها في السياق الحكومي الدولي، ولدينا شواغل بشأن علاقاتها بالقنوات التقليدية للتعاون الإنمائي.

تلك قضايا نتوقع أن نجري بشأنها مزيدا من المشاورات تحت رعايتكم، سيدي. وإننا نثق بقيادتكم في مواصلة عملية الإصلاح والتنشيط. ويمكنكم أن تعولوا على كامل دعم وتعاون وفد جامايكا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال المعنون ”تنشيط عمل الجمعية العامة“، بصفته منسقا للفريق العامل المعني بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة التابع لحركة عدم الانحياز.

أشارك المتكلمين السابقين في تقديم التحية إلى معالي السيد جوليان هنت، رئيس الدورة الثامنة والخمسين

للجمعية العامة، على قيادته الحيوية لمسألة تنشيط عمل الجمعية العامة.

ونتطلع الآن إلى زعامتكم ورؤيتكم، سيدي، في المضي قدما بالعملية المتواصلة التي أعطاها السيد هنت زخما والتزاما عظيمين. ووفدي على أتم الاستعداد لمساندتكم في جهودكم.

إن الزعماء الذين تكلموا في المناقشة العامة خلال الأسبوعين الماضيين أعربوا بأغلبية ساحقة عن تأييدهم لضرورة إصلاح الأمم المتحدة وتقوية المنظمة لتتمكن من مواجهة تهديدات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وإضافة إلى الدعوة إلى إصلاح وتقوية الأمم المتحدة، طرحت الدول الأعضاء أيضا أسئلة تتعلق بالجمعية العامة ودورها ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة.

لقد تم تحديد دور الجمعية العامة بوضوح في الفصل الرابع من الميثاق. وكما تم تأكيده مرة أخرى في إعلان الألفية تمثل الجمعية العامة جهاز الأمم المتحدة التمثيلي الأعلى للتداول وصنع السياسة العامة. ويجب أن تكون الجمعية الرمز الحقيقي لتعددية الأطراف التي تجسد مجموعة المثل العليا والمبادئ التي تعول عليها الدول الأعضاء.

لقد اعتمدت الجمعية العامة القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ كوسيلة لتنشيط الجمعية العامة وتعزيز سلطتها ودورها وتحسين أساليب عملها. وتؤكد ماليزيا مجددا دعمها للعمل المنجز حتى الآن. ونتفق مع النقاط التي أثارتها الجزائر من قبل حول كيفية المضي قدما. وثمة من دون شك حاجة عاجلة إلى ضمان تنفيذ القرارين بشكل فعال وكامل وصحيح.

وفي الحقيقة أنه قبل اتخاذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اتخذت قرارات أخرى لإنعاش الجمعية، كما أنجزت بعض التحسينات في أساليب عمل الجمعية العامة. ومع ذلك ما زالت مجالات كثيرة أخرى ينبغي معالجتها. وإن مفتاح النجاح هو تنفيذ هذين القرارين. وينبغي التأكيد على هذا الجانب أولا وقبل كل شيء. كما ينبغي إنشاء آلية رصد ناجعة للتحقق من تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وينبغي التوصل إلى طرق للتأكد من متابعة قرارات وتوصيات الجمعية العامة والامتثال لها وتنفيذها بصدق وإخلاص من جانب جميع الأطراف المعنية. يمكن لمقدمي القرارات أن يضطلعوا بدور أكثر مسؤولية بالتحقق ليس من ملكية القرار فحسب ولكن من متابعته والمساءلة عنه وتنفيذه كذلك. ويعتبر دور الأمانة العامة حاسما في هذا الصدد.

وفي مواصلة عملنا لإنعاش الجمعية العامة، يعتقد وفدي بضرورة التركيز أيضا على ما يلي: تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة وتحسين أساليب العمل وترشيد أكثر لجدول الأعمال والقرارات والتقارير وكذا تنظيم عمل اللجان الرئيسية بشكل يتماشى مع النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالبند ٥٤ من جدول الأعمال يذكِّر وفد بلدي بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣ الذي يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة ويركز على تحسين أساليب عمل المنظمة وممارساتها. ونعتقد أنه على جميع الدول الأعضاء أن تواصل النظر بجدية في التنفيذ العاجل للتوصيات المعتمدة بموجب هذا القرار، وبالخصوص المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في عمليات التخطيط والبرمجة والميزنة للأمم المتحدة.

كذلك ينبغي التأكيد هنا على أن منظومة الأمم المتحدة هي في الأساس مؤسسة حكومية دولية. بيد أننا أحطنا علما بتوصيات الأمين العام المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في قضايا الحوار المتبادل، كما جاء ذلك في تقرير الأمين العام (A/59/354) استجابة لتقرير فريق

الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وإننا على استعداد لمواصلة بحث هذه التوصيات مع الوفود الأخرى والأمانة العامة.

وإن ماليزيا ما زالت تؤيد تأييدا تاما موقف حركة عدم الانحياز حول تعزيز الأمم المتحدة، كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير عام ٢٠٠٣ وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في ديربان في آب/أغسطس عام ٢٠٠٤. وتم بحث هذه المسألة في وثائق حركة عدم الانحياز بشكل شامل غير مقتصر على مسائل تتعلق بتحسين إجراءات وأساليب العمل داخل أجهزة الأمم المتحدة.

ركزت حركة عدم الانحياز على الصورة الأكبر للحاجة إلى إصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجموعها. وهي تدعو إلى إصلاحات شاملة لأجهزة الأمم المتحدة كلها، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف ذلك لدعم دور الأمم المتحدة المركزي في الشؤون العالمية الحالية، كما يتوخاه الميثاق وبخاصة في مجالي صون السلام والأمن الدوليين والنهوض بالتعاون الدولي. وذلك أكثر أهمية اليوم نظرا إلى التحديات الجديدة الكثيرة التي تواجه المنظمة. وإن وفدي يتطلع إلى فرصة أثناء هذه الدورة لمتابعة مناقشة المسائل ذات الصلة بهذه المسألة.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي أول مرة أتكلم فيها خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، اسمحوا لي أن أتقدم بالنيابة عن حكومة جمهورية أوغندا، وبالأصالة عن نفسي، بأحر التهانئ إليكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الجمعية العالمية. وإنني على ثقة تامة من كفاءتكم وإرشاداتكم.

إن تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، (A/58/817، و Corr.1) تقرير متعمق يتضمن توصيات جيدة وإنني أهنئ أعضاء الفريق على العمل الممتاز الذي قاموا به. كما أهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز (A/59/354). ولا يسمح لي الوقت بالتقدم بآرائي المفصلة في هذين التقريرين.

تقوم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص عامة بدور حيوي في إنشاء شراكات مفيدة مع الحكومات لتحقيق الأهداف الإنمائية وأهداف الأمم المتحدة الأخرى، بخاصة على المستوى الشعبي. وبغض النظر عن أهمية دور المنظمات غير الحكومية، ينبغي ألاّ تتم ترقيتها إلى مستوى الحكومات، فهي لا تخضع للمساءلة أمام الشعب كالحكومات المسؤولة. وهكذا فإن ولايتها محدودة بطبيعتها، وإن دورها يجب أن يكون ذا طبيعة استشارية. وعليه، فإنني لا أقبل اقتراح الأمين العام باعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة المباشرة في دورات الجمعية العامة. فالجمعية العامة عبارة عن برلمان لحكومات العالم، وأعضاؤه هم الوفود الحكومية المعتمدة من طرف الدول الأعضاء.

وإذ قلت ذلك، لا تمكن المبالغة في التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في النهوض بعمل الأمم المتحدة. وعلى مستوى الأقطار، تضطلع المنظمات غير الحكومية المنتمية إلى فئات مختلفة بدور مفيد في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. فهي تنخرط مثلا في توفير المياه الصالحة للشرب والصحة العامة والعيادات الصحية وتسهيلات منح الائتمانات الصغيرة للنساء ومحو الأمية والتحصين وحملات التوعية بداء نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساعدات الإنسانية، بخاصة في المناطق التي مزقتها الحروب. وإنني أرحب بتوصية الفريق العامل بتوسيع نطاق المشاورات على المستوى القطري. ومن خلال حلقات العمل ومحافل أخرى، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تنخرط في

حوار مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، بتنسيق من منسقي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهة والحكومات من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، فإن توصية الفريق بتعزيز قدرة منسقي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين بغية تدعيم قدرة المنظمات غير الحكومية على إسداء مشورة مفيدة توصية مرحّب بها، بخاصة إذا كونت مجموعات استشارية أو لجانا.

وعلى مستوى الجمعية العامة، فإن الحوار والمشاورات مع المجتمع المدني كثيرا ما اتخذت شكل مناقشات في إطار الفرقاء والموائد المستديرة، وهما يتمان عادة من خلال اللجان الرئيسية أو دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الوظيفية. غير أنني أود أن أقترح إنشاء منتدى استشاري يمكن من خلاله للدول الأعضاء أن تتفاعل مع المجتمع المدني بخصوص مواضيع معينة قيد نظر الجمعية العامة على هامش دورات الجمعية بدلا من أن يكون ذلك قبل بداية الدورات، كما اقترح الأمين العام. ومن شأن ذلك أن يقلل إلى الحد الأدنى تكلفة استضافة دورتين متتاليتين.

أشيد بمجلس الأمن على إقامة حوار مع المجتمع المدني. فمشاركة المجتمع المدني في مناقشة مفتوحة بخصوص بعض المسائل قد أسهمت إسهاما مفيدا في مآل مداولات مجلس الأمن. ومع ذلك، يجب أن تكون هناك مبادئ توجيهية واضحة فيما يتعلق بمشاركتها. وتقاريرها على وجه الخصوص لا ينبغي أن توزع على أعضاء مجلس الأمن فحسب، ولكن ينبغي كذلك أن تكون في متناول الدول الأعضاء الأخرى، وبخاصة عندما تتضمن التقارير مزاعم ضد دولة عضو بطريقة من الطرق.

وأخيرا، أرحب بقرار الأمين العام إقامة صندوق استئماني لتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية على مستوى البلدان لتشارك مع الحكومات في قضايا تتعلق بعمل الأمم المتحدة.

السيد غوبالا مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأن أجدد تأكيد تأييد سنغافورة التام لكم. لقد عمل سلفي مع الرؤساء الثلاثة السابقين للجمعية بوصفه ميسِّر في مجال العمل هذا. وحاولت سنغافورة دوما أن تضطلع بدور بناء في المداولات الجارية بشأن تنشيط الجمعية العامة وسنواصل فعل ذلك في الدورة الحالية.

لقد أُخبرت أن مسألة أهمية الأمم المتحدة هيمنت السنة الماضية على العديد من المناقشات لأسباب مفهومة تماما. ومن دواعي تشجيعي أن المسألة لم تعد تتبوأ المركز وأن النقاش انتقل إلى بحث كيفية تعاملنا على أفضل وجه مع التهديدات والتحديات والتغيير التي تواجهنا.

تكتسي فعالية ولزوم الأمم المتحدة، بالنسبة للدول الصغيرة مثل سنغافورة، أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، لا يمكن المبالغة في تقدير دور الجمعية العامة – باعتبارها الجهاز الرئيسي لوضع القواعد للأمم المتحدة. فلو أزلنا الأمم المتحدة وإطار القانون الدولي المرتبط بها، لنشأ نظام عالمي جديد قائم على شريعة الغاب. ومن شأن ذلك أن يكون نوع العالم أقل مواتاة للعديد من البلدان.

ستبلغ الأمم المتحدة قريبا الستين من عمرها. ومن سخرية الأقدار، بطريقة ما، أن مقر الأمم المتحدة يوجد في مدينة نيويورك. فهنا، وسط البنايات اللامعة المغالية في العصرية والمجهزة بأحدث التكنولوجيا، يعد مقر الأمم المتحدة قطعة أثرية ليس لها حتى نظام رشاشات لإطفاء الحرائق من الطابق الرابع فما فوق. لو كان لمسؤول تنفيذي أول في شركة دولية رائدة مقرها في نيويورك أن يقضي معنا

وقتا قصيرا بوصفه ممثلا ليكتشف كيف تعمل الأمم المتحدة، فلعله عانى أو لعلها عانت من صدمة كبرى.

وكما هو الشأن بالنسبة لهذه البناية، تأتي بمرور الوقت مشاكل أخرى مقترنة بالتقدم في العمر. وتماما مثلما يتم في غالب الأحيان التخلص من التجهيزات والأنظمة القديمة تفضيلا لتجهيزات وأنظمة أخرى جديدة وأفضل، تحتاج الطرق القديمة لإنجاز المهام إلى إعادة تقييمها دوما. ولسوء الحظ، فإن العادات القديمة تتشبث بالحياة إلى آخر رمق. فأساليب عمل الجمعية وجوهر مناقشاتنا يمكن أن تكون منقطعة أحيانا عن تطورات العالم الحقيقي في الخارج، وهذا بدوره يثير أسئلة حول أهمية الجمعية.

وعلى الرغم من الطريقة غير الفعالة التي ننجز بها أعمالنا في أغلب الأحيان، فإن سنغافورة تبلغ من الواقعية ما يكفي لإدراك أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتخلص ببساطة بين عشية وضحاها من الطريقة التي تعمل بها. يمكن لبناية مادية أن تجدد أو حتى يعاد بناؤها بشكل كامل إذا كان نزلاؤها يستطيعون الانتقال مؤقتا إلى مكان آخر. لسوء الحظ، في عمل المنظمة، لا يمكن أن ندعو إلى توقف من أجل فحص أساليب عملنا وبعدها ننطلق من جديد بطريقة عمل مجددة تماما. علاوة على ذلك، خلافا لحالة المشروع التجاري، حيث سلطة اتخاذ القرار في يد مجموعة قليلة من المنفذين الكبار، فإن سلطة اتخاذ القرار في الجمعية العامة في يد الدول الأعضاء الـ ١٩١ ذات السيادة – وضع لا يفضي دوما إلى اتخاذ قرارات سريعة. وبما أننا لا نستطيع تفكيك الجمعية وبناءها من البداية، فيمكننا أن نجددها غرفة غرفة ونتشاور ونحاول التوصل إلى اتفاق فيما بين ممتلكيها المشتركين الـ ١٩١، حتى ونحن نواصل عملنا. هذه هي الطريقة الواقعية الوحيدة للشروع في بعث الحيوية في الجمعية العامة وللشروع، فيما يتعلق بهذا الأمر، في أي وجه آخر من أوجه إصلاح الأمم المتحدة.

كثيرا ما نسمع شكاوى من أن مركز القوة وصنع القرار تحول خلال الـ ١٠ سنوات إلى الـ ١٥ سنة الماضية من الجمعية إلى مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ربما من المفيد تذكُّر أنه، خلافا لعصبة الأمم، أخذ مهندسو الأمم المتحدة عن قصد على أنفسهم أن يفرقوا بين وظائف الجمعية ووظائف مجلس الأمن. وكما أكد رئيس اللجنة المسؤولة في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥:

> ”تستند قوة المنظمة العالمية المقبلة إلى التوازن التام بين وظائف الجمعية العامة ووظائف مجلس الأمن. فلا يجوز أن تحاول أية من هاتين الهيئتين أن تهيمن على الأخرى أو أن تتجاوز المجال الخاص لنشاطات ومسؤوليات الأخرى ... على الجمعية، باعتبارها الهيئة التمثيلية العليا للعالم، أن تضع المبادئ التي يجب أن يستند إليها السلام العالمي والمثل الأعلى للتضامن؛ ومن جهة أخرى، على مجلس الأمن أن يعمل وفقا لتلك المبادئ وبما يلزم من السرعة لمنع أي محاولة لخرق السلام والأمن الدوليين. بعبارة أخرى، الأولى [الجمعية] هيئة مبدعة والثانية [مجلس الأمن] جهاز للعمل“.

لكن في الواقع، من ابتداء الأمم المتحدة نفسه، كان ثمة تعطل في مفهوم التخصص هذا، مع انتهاك الجمعية العامة تدريجيا للمجال الخاص لمجلس الأمن. كان ذلك ،إلى حد كبير، نتيجة الحرب الباردة التي كثيرا ما شلّت صنع القرار داخل مجلس الأمن، مما أدى إلى تحويل كل المشاكل السياسية الكبرى تقريبا إلى الجمعية العامة وتداولها فيها. قد ينظر بعضنا إلى تلك الفترة – الممتدة من ولادة الأمم المتحدة إلى التسعينيات – باعتبارها أيام مجد الجمعية العامة، لكن لم يكن ذلك ما أريد للأمور أن تكون عليه. ومن ثم، كانت نهاية الحرب الباردة إيقاظا فظا لبعضنا. ذلك لا يعني أن على

الجمعية أن تركن الآن إلى دور أقل من دور مجلس الأمن. لكنه يعني ثلاثة أمور على الأقل.

أولا، من المهم أن تعمل الجمعية ومجلس الأمن على نحو مترادف وليس لأغراض متقاطعة. لا يمكن أن يكون لدينا ربانا طائرة يحاولان أخذها في اتجاهين مختلفين. من شأن ذلك أن يكون كارثيا علينا جميعا. عندما يتخذ مجلس الأمن أو الجمعية قرارات – بخاصة بالإجماع – فيجب أن نبحث عن طرق لإعادة تأكيد ذلك الموقف في هيئات أخرى للأمم المتحدة.

ثانيا، لكي تستطيع راية الجمعية العامة أن ترفرف عاليا، على الجمعية أن تحدد مجالات أو قضايا ملائمة يمكنها أن تقدم فيها مساهمات هامة. بطبيعة الحال، قول ذلك أسهل من فعله، لكن هناك مشاكل عالمية أو مجموعات من القضايا مثل الأمراض المعدية والهجرة غير القانونية والبيئة والإرهاب وحقوق الإنسان – على سبيل المثال لا الحصر – يمكن لآراء كل الأعضاء فيها أن يكون لها تأثير في صياغة الرأي العام والمواقف الدولية. وفي هذا المقام، أنا واثق أن الجميع – بمن في ذلك الدول الكبرى – ستعتبر أن من مصلحتها النهوض بدور أكبر للجمعية العامة. والحقيقة أن العولمة أضفت الطابع العالمي على مشاكل الفقر والإرهاب والمرض، لن تكون البلدان الفقيرة والصغيرة هي التي ستعاني وحدها. إذا أصبح الإحساس بالظلم والجور كبيرا جدا، فإن مشاكل العالم الثالث ستصبح مشاكل العالم الأول بطريقة أو بأخرى. وبالتالي ليس لدينا خيار سوى أن نعمل معاً. هل ثمة محفل نستعمله أفضل من الجمعية التي كل بلدان العالم تقريبا اليوم ممثلة فيها؟

ثالثا، أرى عائقين يمنعان الجمعية العامة من التوجُّه إلى التعامل مع المجالات ذات الاهتمام المشترك: جدول أعمالها المليء وثقافة الطقوس التي تضع متطلبات ثقيلة على وقتنا ومواردنا دون نتائج هامة. لست متأكدا، فيما يتعلق بالعائق الأول، من عدد البوصات الإضافية التي باستطاعتنا قصّها من خصر الجمعية. كل بند من بنود جدول الأعمال يمثل المصلحة الراسخة لدولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء، وهذا يشمل البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. مدى طول المدة التي ستبقى فيها على جدول أعمال الجمعية سيتوقف على ما إذا استطعنا في النهاية أن نتوصل إلى حل مرض للقضايا والصراعات التي تعادل بعضها سن الأمم المتحدة نفسها. ومع ذلك، آمل في أن نتمكن، بروح الحل الوسط، من جعل العمل الذي نكلف بإنجازه أقل.

كما علينا أن نعيد على نحو جذري تنظيم المناقشة العامة السنوية رفيعة المستوى، وهي المناقشة التي استقرت على شكل طقس يستمر أسبوعين لا يستطيع أن يشد اهتمام وسائط الإعلام الدولية. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت الانتباه بشكل خاص إلى التوصية المتضمنة في القرار ١٢٦/٥٨ بأن يقترح الرئيس المنتخب للجمعية العامة، بالتشاور مع الرئيس المنتهية ولايته والأمين العام، موضوعا أو قضية تحظى باهتمام عالمي على الدول الأعضاء لتعلق عليها خلال المناقشة العامة عند بداية كل دورة. إذا تمكنا من جعل قادتنا يركزون خطاباتهم على القضايا الهامة اليوم، يمكن أن نكون أقدر على تعبئة الجمعية لتكون بمثابة برلمان للرأي العام الدولي.

والخلاصة أن سيكون علينا أن نحدد دوماً طرقا نجعل بها الجمعية الهيئة المبدعة التي أخذ مهندسو الأمم المتحدة على أنفسهم أن يقيموها في سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥. ولفعل ذلك، علينا أن نكون جريئين وواقعيين في نهجنا.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى قضية توسيع علاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني. وفي التقريرين اللذين أعدا

بشأن هذا الموضوع، أي تقرير الأمين العام (A/59/354) وتقرير فريق الشخصيات البارزة (A/59/817 و Corr.1)، مادة غزيرة للتفكير. وأود أن أبدي أربع ملاحظات تمهيدية في هذا الصدد.

أولا، توافق سنغافورة من حيث المبدأ على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون منظمة تطلعية، وأن من المستصوب توسيع الأمم المتحدة نطاق مشاوراتها مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. ونوافق على أن بعض المنظمات غير الحكومية تتمتع بخبرة في بعض من مجالات عملنا المحددة، كالمسائل البيئية على سبيل المثال، والمتعلقة بحقوق الإنسان ونزع السلاح والتنمية. وكثيرا ما تسهم في إيجاد تفهم أفضل للمسائل المعقدة وتضيف إلى خصوبة مناقشاتنا. بيد أن من الصحيح أيضا أن هناك منظمات غير حكومية لا تضيف أي قيمة حقيقية لأعمال الأمم المتحدة. واستنادا إلى الخبرة الماضية، من الصعب علينا التمييز بين المنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تضيف قيمة لمداولاتنا والتي لا تستطيع ذلك.

ثانيا، ويستتبع ذلك أن من الضروري لنا أن نتساءل عن أفضل السبل لإشراك المنظمات غير الحكومية في مداولاتنا. وفي هذا الصدد، يلزم إمعان النظر في اقتراح اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى لجان الجمعية العامة الرئيسية. ويتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أننا متى بدأنا هذا المسار، فسوف يصعب التراجع عنه. وكما أشار ممثل استراليا في البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم، مع أن إجراء مزيد من الحوار مع المنظمات غير الحكومية قد ينطوي على قيمة، فإنه لا ينبغي أن ينال من طابع الجمعية الحكومي الدولي الأساسي. ومهما فعلنا، يجب أن نكفل اتخاذ قرارات الأمم المتحدة بواسطة الدول الأعضاء وليس بواسطة المنظمات غير الحكومية.

ثالثا، أعتقد أنه على الرغم من الدعم المالي الذي يتوخاه الأمين العام للمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، لن تتسم الساحة بالضرورة بتكافؤ الفرص. فماذا يضمن أن الصندوق الاستئماني لن تنضب موارده بعد مرحلة مبدئية، ومعه إمكانيات حضور المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية جلسات الأمم المتحدة؟ أما فيما يتعلق بزيادة حجم مكتب الشراكات، فقد بيّن الأمين العام أنها ستنطوي على آثار متواضعة بالنسبة للميزانية. وفي هذا العصر الذي يتسم بتنافس الولايات وقلة الموارد، سوف يلزم التخلي عن شيء ما. فمن سيقرر إذن ما يذهب وما يبقى؟

رابعا، بالاستناد إلى تجربة سنغافورة، ولا سيما خلال الفترة التي قضيناها بالعمل في مجلس الأمن، أقول إن المنظمات غير الحكومية ذات الأهمية كثيرا ما تعرف من يتعين أن تعمل معه وكيف توصل وجهات نظرها. ولدينا علاقات عمل جيدة مع طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي أضافت قيمة لأعمال مجلس الأمن. ويفصل هذا تلقائيا، على نحو ما، بين الغث والسمين. وحتى لو التمسنا الطرق لمساعدة المنظمات غير الحكومية على المشاركة بشكل أفضل في مداولاتنا، فلا ينبغي أن نغفل تقديم مساعدة مماثلة للدول الأعضاء التي بحاجة إليها للمشاركة بشكل أفضل في أعمال الأمم المتحدة.

وفي الختام، من المهم أن يجري تناول بعض هذه المسائل والشواغل وأن تدرس بعناية الآثار التي تنطوي عليها مقترحات فريق كاردوسو قبل اتخاذ أي إجراء.

السيد ريكويو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أولا، أعرب لكم يا سيدي عن ارتياح وفدي لترؤسكم هذه الجلسة من جلسات الجمعية العامة التي تنعقد للنظر في بندين على جانب عظيم من الأهمية.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز. ونود أن نضيف بعض الملاحظات استكمالا لما جاء في البيان المذكور.

لا بد لنا دون مزيد من الإبطاء أن نضطلع بإصلاح حقيقي للأمم المتحدة يعيد إليها جذورها الأصلية ويكفل احترام جميع الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها على النحو الواجب للميثاق. وينبغي أن يتخذ تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها هدفا له استعادة دور المنظمة المحوري في نظام العلاقات الدولية، وضمان سيادة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإعادة بناء نظام الأمن الجماعي، وكفالة نمو تعددية الأطراف والتعاون بين الدول.

ولا ينبغي أن يعيد البعض تفسير تعددية الأطراف على نحو متقلب وانتهازي. بل ينبغي أن تدافع عنها جميع الدول الأعضاء، لأن تعددية الأطراف تتوقف على الاحترام الكامل للقانون الدولي ولممارسة الديمقراطية في العلاقات الدولية. ومما يتضح بصورة متزايدة أننا إذا أردنا استعادة ثقة المجتمع الدولي في الأمم المتحدة، وبصفة خاصة أن نستعيد مصداقية المنظمة أمام الرأي العام الدولي، فيجب علينا أن نضمن عمل المنظمة في الواقع من أجل المصلحة الجماعية لدولها الأعضاء.

وينبغي أن يكون إصلاح الأمم المتحدة عاما وشاملا. وينبغي أن يشمل جميع الأجهزة الرئيسية والفرعية وأن يطبق فيها الديمقراطية. وينبغي أن تكون دعامة الإصلاح الرئيسية المحافظة على الطابع الحكومي الدولي الديمقراطي العالمي للمنظمة. وفي هذا السياق، من الضروري التقيد بالوظائف والحقوق التي ينيطها الميثاق بكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التوالي تحقيقا للأغراض المذكورة في الميثاق. وينبغي أن يتوقف تدخل مجلس الأمن في مجالات اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فاليوم يحتاج مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى إلى إصلاح شامل، بما في ذلك إدخال الديمقراطية عليه بشكل عاجل.

كذلك، ينبغي أن لا تخضع الأمور السياسية للمنظمة، بما في ذلك هذه العملية بالذات، لمفاهيمها التنظيمية والإدارية. إن تطبيق نهج الشركات عبر الوطنية بناء على معيار ضيق لفعالية التكلفة يناقض جوهر المنظمة بحد ذاته إذا ما أخذنا في الاعتبار ما تتميز به من عالمية وديمقراطية وجوهرها السياسي ووجهها الحكومي الدولي.

وفي هذا الصدد، يا سيدي، أود أن أشير بإيجاز إلى تقرير الأمين العام الذي قدمه ردا على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني تحت بند ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“.

ينبغي أن تتم دراسة هذه الوثيقة دراسة متأنية من قبل الدول الأعضاء، بما أن المبادرات الواردة فيها قد يكون لها أثر هائل على الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، وكذلك على الولايات الأصلية الخاصة بصناديق المنظومة، ووكالاتها وبرامجها. ورغم أن بعض الاقتراحات الموجودة في النص قد يكون لها تأثير إيجابي على عمل المنظمة، كحث الوكالات الأخرى، مثل مؤسسات بريتون وودز، على تشجيع المجتمع المدني على المشاركة بقدر أكبر في أنشطتها، إلا أن الاقتراحات الأخرى لها علاقة بالميزانيات، والمفاهيم، والمنهجيات البعيدة جدا عن التمتع بالاجماع من الحكومات.

هذا هو السبب الذي يجعل تنفيذ أي من المبادرات الواردة في تقرير الأمين العام يتطلب ولاية تشريعية واضحة من الدول الأعضاء.

إن تنشيط الجمعية العامة يشكل أيضا عنصرا حاسما في الإصلاح الفعلي للأمم المتحدة. فلا نستطيع أن نتحدث

عن منظمة قادرة على أن تتصرف بديمقراطية أكبر وأن تكون أكثر فعالية طالما أن الجمعية العامة لا تمارس بشكل كامل السلطات الممنوحة لها بموجب الميثاق. وهذه تشمل السلطات التي يلزم بالضرورة أن تنبثق من الميثاق في حالة الوصول إلى طريق مسدود، حيث يخفق مجلس الأمن في رفض استعمال القوة لتحقيق أهداف سياسية، وحيث لا يصر على حل سلمي للصراعات وإزالة اعتماد المعايير المزدوجة من أجل تحقيق الأمن، والاستقرار، والعدالة، والديمقراطية في العالم.

إن القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اللذين تم اعتمادهما خلال الدورة السابقة للجمعية العامة تحت قيادة الرئيس جوليان هنت، يضيفان إلى الذخيرة التشريعية اللازمة لتنشيط هذه الهيئة الرئيسية. وعليه، فإن كافة القرارات ذات الصلة التي تم اعتمادها سابقا ما زالت تشكل نقاطا مرجعية إلزامية.

ينبغي أن يكون هدف عملية التنشيط النهائي إعادة تأكيد الدور المركزي للجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول ولاعتماد السياسات وللتمثيل ضمن الأمم المتحدة على النحو الذي اعترف به في إعلان الألفية.

وهكذا، فإن هذه الجمعية يجب أن تحافظ على طابعها المستقل ودورها في هذه العملية بصفتها منتدى للمناقشات الواسعة، حيث لا يتم تقييد الدول الأعضاء أو الحد من إمكانية إشارتها إلى المسائل محل اهتمامها. كذلك لا ينبغي إضعاف القدرة التنفيذية للجمعية العامة.

لهذا السبب، في رأينا، أنه خلال هذه الدورة وتحت قيادتكم، يا سيدي الرئيس، ينبغي منح الأولوية لمكونات التنشيط التي تهدف إلى دعم سلطة هذه الجمعية. ويشمل القرار ١٢٦/٥٨ في الفرع (أ) من مرفقه إجراءات إذا ما تم تطبيقها بكاملها وبسرعة ستسمح بمثل هذه هذا الدعم.

وفي نفس الوقت، فإن الإجراءات الهادفة إلى تحسين أساليب عمل الجمعية لا ينبغي أن تقوض، بل أن تكمل الجهود المبذولة لاسترداد دورها الرئيسي. ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار عند تطبيق القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨. وينبغي علينا أن نذكر أيضا أنه ما من تحسين للهياكل أو المهام يمكن أن يعوض انعدام الإرادة السياسية للدول القوية أو الاتجاهات الخبيثة نحو الأحادية.

إن جدول أعمال الأمم المتحدة بحد ذاته مسألة سياسية والقضايا التي يتم تناولها حاليا في الجلسات العامة لها أهمية خاصة وحساسية لمعظم الدول الأعضاء. وعليه، فإن ترشيد اختيار بنود جدول الأعمال لا ينبغي أن يتم بناء على اعتبارات إدارية أو مالية. يجب أن يكون عملية متأنية وديمقراطية تهدف إلى الحصول على توافق الآراء، الأمر الذي ينطوي على احترام آراء جميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك الأكثر اهتماما بالموضوع والتي دون موافقتها لا ينبغي أن يوافق على أي اقتراح بشأن إعادة التنظيم أو إدخال التحسين على بند معين.

ولا ينبغي أن يتأثر كذلك حق الدول في أن تقترح، وفقا للنظام الداخلي وميثاق الأمم المتحدة، ضم بنود جديدة إلى جدول أعمال الجمعية العامة، إضافة إلى بحث تلك البنود على النحو الضروري وفي الوقت الملائم.

وفي بعض الحالات القليلة، يكون السبب الرئيسي في استمرار وجود بعض البنود على جدول الأعمال هو أن القرارات ذات الصلة لم يتم تنفيذها. علاوة على ذلك، من الجدير بالذكر أيضا أن الجمعية العامة ليست الهيئة الوحيدة الرئيسية التي تتكاثر بنود جدول أعمالها. ففي الواقع، لقد شهدنا كيف يقوم مجلس الأمن بزيادة عدد البنود التي يتناولها في جدول أعماله كل عام.

كذلك فإننا نشير إلى أن ما يسمى بتصور جدول الأعمال، والذي تم وضعه، يجب أن لا يستبق أو يؤثر على الأسلوب الذي ينظم به عمل الجمعية العامة أو كيفية اضطلاعها بأعمالها.

كذلك، فإن جهود تنشيط أعمال المكتب ينبغي أن تتم في إطار الامتيازات التي منحت له وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة.

إن الإجراءات التي تهدف بشكل خاص إلى إعادة تنشيط عمل اللجان الرئيسية ينبغي أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية العامة المحددة على صعيد الجلسات العامة بعد عملية تشاور شاملة بين الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، فإن التوصيات الرامية لتحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية، بما في ذلك التوصيات حول تبسيط برامج عمل كل منها، ينبغي أن تبنى أيضا على مشاورات شاملة وعلى توافق في الآراء مثل هذه العملية ينبغي القيام بها دون المساس بالأوليات الحالية ودون تجاهل القضايا الموضوعية التقليدية.

ونحن نعتبر أن تفسير وتنفيذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن يحد من أنشطة المناقشة السياسية أو يفرض شروطا عليها أو أن يحد من قدرة الدول الأعضاء على التقدم بمبادرات في إطار اللجان الرئيسية.

السيد باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أود أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على انتخابكم وأن أؤكد لكم من جديد الدعم الكامل من بلدي ووفدي.

لقد اعتبرت سان مارينو تنشيط أعمال الجمعية العامة دائما من الضرورات الحتمية. إذ ينبغي أن تظل الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، المنتدى الرئيسي الذي يناقش المجتمع الدولي من خلاله المسائل السياسية ذات الصلة. وقد أنشأ النظام الدولي بالفعل طائفة عريضة من الأجهزة التقنية والسياسية لمناقشة المسائل التي تحتاج إلى اهتمام الخبراء.

وتكوين الجمعية العامة والدور الذي تؤديه يجعلان منها جهازا فريدا من أجهزة الأمم المتحدة. وتلك الخصائص هي أساس المشروعية الخاصة التي تتسم بها، فهي تمكنها في كثير من المسائل في مجال السياسة الدولية من أن تحصل على توافق آراء عالمي قد يتعذر تحقيقه في غيرها من المحافل. ولا بد أن يتمثل الهدف الأول لجهاز له خصائص الجمعية العامة في أن يجعل الدول تشعر بأنها جزء من مجتمع عالمي، على الأقل فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية. ولتحقيق تلك المهمة، ينبغي أن تتعاون الجمعية العامة على نحو أكثر تواترا وإيجابية مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، كالمنظمات غير الحكومية.

ولهذا السبب، يرحب بلدي بتقرير فريق الأشخاص البارزين المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/58/817 و Corr.1) ويشكر نائبة الأمين العام على تقديمها تقرير الأمين العام ردا عليه. وينبغي أن يتاح للمجتمع المدني وغيره من الجهات صاحبة المصلحة مزيد من الفرص للإعراب عن آرائها. فمن شأن ملاحظاتها ومقترحاتها أن تشكل إسهاما لا غنى عنه في أعمال الجمعية.

وترى سان مارينو أن تطور الجمعية العامة ولايتها بشكل فعال من خلال تبسيط جدول الأعمال وتحديد عدد البنود حتى يتسنى النظر فيها بمزيد من التعمق والتدبر. ولا يعني تحديد عدد المسائل حرمان الجمعية العامة من سلطتها. بل على العكس من ذلك، من شأنه أن يتيح

للجمعية التركيز على أولوياتها على النحو الوارد في إعلان الألفية.

واللجان الرئيسية نفسها سوف تستفيد من هذا التخفيض، مما يتيح لها الفرصة للتركيز على مسائل محددة ولاتخاذ قرارات قاطعة.

يرحب وفدي بالقرار ٣١٦/٥٨ ونؤيد عددا كبيرا من النقاط الواردة فيه، وبخاصة عقد جلسات الدورة العامة أيام الاثنين والخميس؛ وتنظيم جدول الأعمال بعناوين تتطابق مع أولويات المنظمة من أجل هيكلة عمل الجمعية؛ وإدراج بنود جدول الأعمال كل عامين وكل ثلاثة أعوام؛ وترشيد عمل اللجان الرئيسية وتخفيض عدد الوثائق التي تقدمها الأمانة العامة.

ومع ذلك، فإننا نؤمن أن القرارات التي اتخذت حتى الآن لا تمثل سوى خطوة أولى في عملية التنشيط. ونرى أنه ينبغي تعزيز المكتب بطريقة تمكنه من أن يصبح أداة فعالة لتسهيل عمل الجمعية العامة. وينبغي أن يقوم بدور هام في تقرير كيفية تقليل عدد بنود جدول الأعمال، واقتراح طرق بديلة لمناقشتها، واستعماله، على نحو خاص، أداة لإشراك الوفود كلها في مفاوضات غير رسمية.

ونحن نؤمن أيضا بأن تنفيذ القرارات ينبغي أن يصبح ذا أهمية تفوق أهمية اتخاذها. ونعتقد أن من الحيوي إيجاد نظام يمكن عن طريقه إعلام الجمعية العامة بدرجة تنفيذ القرارات وأثرها. إن وجود هذا النظام قد يمكننا من تجنب اتخاذ القرارات نفسها مرارا وتكرارا.

كما ينبغي ألا نقلل من قيمة وجهات نظر الوفود الصغرى، التي تكون عادة غير قادرة على المشاركة بنشاط في جميع الأجزاء والمناقشات التفاعلية والاجتماعات الأخرى التي قد يكون مقررا عقدها في هذه الأجهزة الفرعية للجمعية.

وبالمثل، يجب ألا ننسى أن المبادرات الجديدة لرؤساء الجمعية والمكاتب يمكن أن تشكل سوابق لجميع اللجان الرئيسية وحتى للجمعية ذاتها بهيئتها العامة. ولذلك، فإن عرض هذه المبادرات التنظيمية ينبغي أن يكون ممارسة دقيقة للغاية لما لها من عواقب، بما في ذلك من أوجه تعارض وتناقض مع النظام الداخلي للجمعية العامة. وفي رأينا، ينبغي ألا يحدث ما يُسمى بالتنفيذ التدريجي للتدابير التنظيمية الجديدة في اللجان إلى أن تكون هناك ولاية حكومية واضحة متفاوض عليها بشأن تلك القضية.

ويجب ألا نخدع أنفسنا: إن فاعلية أعمال الهيئة العامة واللجان ستكون أكثر اعتمادا على الإرادة السياسية للدول الأعضاء من الاعتماد على التغييرات في أساليب عمل الهيئة العامة واللجان. وعلى أية حال، يجب ألا تؤثر على الولايات والأولويات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج الدورات الاستثنائية للجمعية ولمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة أو الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل.

وفي رأينا، فإن المشكلة الرئيسية تكمن حاليا في عدم تنفيذ العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة التي تشكل هيئة مهمة لوضع المعايير ولكنها لا تظل غير فعالة لأن التنفيذ يعتمد على الإرادة السياسية لتلك الدول التي لديها القوة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية لأن تفعل ذلك. وقد يبدو من الطبيعي إذا، أن يحدث ذلك أيضا مع العديد من القرارات بشأن إصلاح الأمم المتحدة، لأن مستوى تنفيذها محدود. ومع ذلك، وبكل واقعية، يمكن للجمعية العامة أن تحدد لنفسها مهمة مناقشة قضايا دولية حيوية وملحة بغية اتخاذ قرارات هامة وعملية المنحى.

أخيراً، يُكرر وفد بلادي التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون الإصلاح مجرد عملية بيروقراطية لتكيف ما تبقى من الأمم المتحدة مع مصالح وأهواء البلدان القليلة الغنية والقوية. وبالمثل، فإننا نأمل، نتيجة لهذه العملية أن يتعزز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة بحيث تتمكن الأمانة العامة من الاستجابة على نحو أفعل للولايات التي تحددها الدول الأعضاء.

وأختتم بياني، سيدي الرئيس بأن أتمنى لكم كل النجاح في عملكم، وأكرر التأكيد على أنه في هذه العملية المعقدة ولكن الضرورية لإصلاح المنظمة، يمكنكم أن تعولوا على كامل الاستفادة من وجود وفد كوبا ومشاركته البنَّاءة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة المشتركة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ونشكر الأمين العام على الوثائق المفصلة المقدمة في إطار بندي جدول الأعمال. ونحن نعبر عن تقديرنا للبيان الاستهلالي الذي أدلت به السيدة لويز فريشيت نائبة الأمين العام.

لقد حددت الجزائر بالفعل موقف حركة عدم الانحياز. ونود أن نركز على بعض القضايا الأوسع نطاقا حول بندي جدول الأعمال.

إن وفد بلدي يهنئكم، سيدي الرئيس، على الالتزام الذي تجلبونه لعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نسجل رسميا تقديرنا للخطوات الإيجابية التي اتخذت بشأن هاتين القضيتين في ظل قيادة رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وسنعمل على نحو بناء معكم، سيدي الرئيس، ونتمنى لمساعيكم كل النجاح في ذلك الصدد.

إن عملية الإصلاح والتنشيط هي بالضرورة عملية بطيئة ومحسوبة؛ ولا يمكننا أن نتوقع تحقيق نتائج بين عشية وضحاها.

ونحن نحتاج إلى الصبر والمثابرة في جهودنا لتحقيق اتفاق فيما بين جميع الدول الأعضاء على القضايا التي تنطوي عادة على مسائل سياسية حساسة. ولعل التحرك القوي والثابت والهادف لأي سفينة إلى الأمام من خصائص النهج الذي نحتاج إلى إتباعه في هذه العملية.

لقد حققنا تقدما كبيراً في الدورة السابقة، تضمن إجراء عدة جولات من المشاورات والمناقشات غير الرسمية. وقد أحرز تقدم في تبويب البنود تحت عناوين عريضة، وفي تبسيط عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة إلى حد ما، وفي العمل على مناقشة بنود جدول أعمال الجمعية العامة مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات أو تجميعها أو إلغائها. ويتضمن القراران ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ اللذان اتخذهما الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وتموز/يوليه ٢٠٠٤ على التوالي بعض الخطوات المهمة إلى الأمام.

ومع ذلك، فنحن نقر بأن تلك الخطوات هي أساسا خطوات أولى. والهدف النهائي لعملية الإصلاح هو تعزيز فعالية المنظمة في استجابتها لاحتياجات الدول الأعضاء وخاصة البلدان النامية. وسيقاس التقدم المحرز في المحاولات لإصلاح وتنشيط منظومة الأمم المتحدة بمدى تكيفها مع جهود البلدان النامية لتحقيق الأغراض الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، ستقاس عملية الإصلاح بفعالية تصدي الأمم المتحدة للتحديات العالمية التي تشكلها التهديدات الناجمة عن الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك مسألة انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح؛ والجريمة المنظمة العابرة للحدود

الوطنية التي تنطوي على تهريب المخدرات والأسلحة والأشخاص.

لدينا طريق طويل أمامنا لكي نحقق هدفنا. ونأمل أن يقوم فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام لوضع تقارير عن التهديدات والتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة والتغيرات الضرورية في مؤسساتها وعملياتها بتقديم توصياته التي نستطيع تنفيذها. ونأمل أن يوفر لنا النظر على الصعيد الحكومي الدولي في توصيات الأمين العام بشأن تقرير فريق الخبراء الفرصة لكي ننظر إلى العملية نظرة شاملة، ونتمكن بذلك من إجراء إصلاحات في أجزاء متعددة من منظومة الأمم المتحدة. وعلى الأمد الطويل، ستكون الإصلاحات دائمة إذا ما تحركت عناصر مختلفة من عمليات الإصلاح في الاتجاه نفسه.

ويجب في نهاية المطاف أن تعزز عملية الإصلاح التي نحاول أن ننفذها مكانة وسلطة وفعالية الجمعية العامة وقدرتها على التداول بالسياسات العامة ومراجعتها. ويجب أن يحدث ذلك عن طريق الممارسة، ومن خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. وكخطوة مهمة أولى، يمكن استعادة مكانة وفعالية الجمعية العامة بعودة المناقشات الموضوعية التي تجرى حاليا في مجلس الأمن إلى مكانها الصحيح في الجمعية العامة، وأعضاء مجلس الأمن الذين ينتمون إلى مجموعة الـ ٧٧ أو الذين يتعاطفون مع وجهات نظر الأغلبية العظمى من البلدان النامية بما يتعلق بسيادة الجمعية العامة لديهم دور رئيسي يؤدونه في ذلك الصدد. أما التفاعل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فهو جار من دون صعوبات. ولكن يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحالات الشاذة التي تشوب أحياناً العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. على مدى العام الماضي، جرى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة بزيادة عدد موظفيه، وسيكون من المفيد استعراض المساهمة التي قُدِّمت لعمل مكتب رئيس الجمعية.

كما أن تقييم عمل الجمعية العامة بعد التغييرات الإبداعية العديدة التي طبقت منذ بداية هذه الدورة ستكون ممارسة مفيدة وستساعد على اختيار التوجه في المستقبل.

أصبح حجم الوثائق في الأمم المتحدة مزعجاً حقاً. والذين أتوا للتعامل مع كميات ضخمة من الوثائق والقرارات، ولا يتوفر لهم في بعثاتهم سوى عدد قليل من الأشخاص، هم خير من يشهد على الأثر الخانق لذلك العمل. وحتى البعثات الكبيرة تجد من الصعوبة البقاء على إطلاع على الوثائق. الوثائق الآن أكثر وضوحاً، ولكن يتعين أن تواصل الأمانة العامة التركيز على تحسين إدارة الوثائق وجعل استخدامها أسهل.

وسيكون من المفيد أيضاً ترشيد وتبسيط اللغة المستخدمة في القرارات. بديهي أن ترشيد اللغة أو عدد القرارات لن يتحقق إلا بتعاون الدول الأعضاء.

ومن المهم في عملية الإصلاح ألا نغفل النظام الداخلي الذي اعتمد فعلاً والمتوفر لنا. ولا ينبغي إضعاف التقيّد الصارم بالنظام الداخلي في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومن الضروري أيضاً أن يتذكر المرء الطابع الحكومي الدولي للمنظمة. والتفاعلات مع المجتمع المدني أو هيئات خارجية أخرى، التي يضطلع بها لجعل الإجراءات ذات قاعدة أوسع، ينبغي أن لا تتم إلا في إطار مساعدة المداولات الحكومية الدولية وبغرض تحسين نوعية عملية صنع القرار الحكومي الدولي.

نشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/354). ونظراً لأن تقرير الأمين العام لم يتح لنا إلا مؤخرا، فإن وفدي لم يكن لديه متسع من الوقت كافٍ ليبدي ملاحظاته على المقترحات التي قدمها

الأمين العام. ولذلك، نود أن نعرب عن رأي أولي بالنسبة للموضوع.

نَظَرُنا في توصيات فريق كاردوسو وتقرير الأمين العام عن أعمال الفريق يُعقّدها غموض تعريف المجتمع المدني في التقرير. فالتعريف الذي استخدمه الفريق يختلف بعض الشيء عن عناصر المجتمع المدني التي عرَّفها سابقاً الأمين العام، كما يختلف عما أصبح مفهوماً بصورة عامة من هذا المصطلح.

فنحن لا نعتقد أن البرلمانيين يشكلون جزءاً من المجتمع المدني؛ إلا أننا نرحب باقتراح إشراك البرلمانيين على نحو أكبر في أعمال الأمم المتحدة. فتفاعلهم المستمر وارتباطهم بقضايا لها أهمية عالمية لا يمكن إلا أن يساعد على تحسين سن القوانين وتنفيذ السياسات في بلدانهم. وفكرة جعل السلطات المحلية جزءاً من المجتمع المدني فكرة تنطوي على تناقض بأي معيار. ففي حين أن السلطات المحلية عنصر رئيسي في التنفيذ، فإنها لا يمكن تعريفها بأنها مجتمع مدني.

واقتراح إنشاء صندوق استئماني لزيادة مشاركة ممثلين للمنظمات غير الحكومية من البلدان النامية اقتراح مفيد جداً ويستحق مزيداً من الدراسة. وقد أسفرت جهود منظومة الأمم المتحدة المستمرة عن زيادات كبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية التي شاركت في السنوات الأخيرة. ولا تزال هذه الحالة بحاجة إلى مزيد من التحسين. وسيكون إنشاء صندوق استئماني مساهمة إيجابية في العملية. بيد أن تحديد معايير واضحة لإنشاء الصندوق الاستئماني، لا سيما فيما يتعلق بالتبرعات غير المشروطة، سيكون مهماً لنجاحه.

ونود أن نتناول بقدر أكبر من التفصيل قضيتين هامتين ناقشهما التقرير. النقطة الأولى مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الجمعية العامة. فمع أن الأمين العام يقول ''هناك ميزة كبيرة لفتح الباب أمام زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية المعتمدة في الأعمال العادية التي تقوم بها الجمعية العامة'' (A/59/354، الفقرة ٢٥)، لم تقدم حجة مقنعة تدعم ذلك. فطبيعة المشاركة والفوائد التي ستنتج عنها غير واضحة، ونحن لسنا مقتنعين بأنها ستفيد الأمم المتحدة أو دولها الأعضاء. وستتعارض أيضاً مع مبدأ ''الحكومية الدولية'' ومبدأ التمثيل الديمقراطي، كليهما، لأن منظمات المجتمع المدني غير الحكومية بالمعنى الدقيق المألوف لهذا المصطلح منظمات غير منتخبة.

فضلاً عن ذلك، فإن التفسير القائل بأنه لا يوجد في أحكام المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة ما يمنع الجمعية العامة من دعوة منظمات غير حكومية للمشاركة في جلساتها تفسير قانوني مخادع، ويبدو أن هذا جزء من اتجاه متزايد.

نحن نرى أن أحكام الميثاق وأحكام المادة ٧١ واضحة جداً. ويقرر الميثاق، من خلال المادة ٧١، أن العلاقة الرئيسية بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ستكون من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسنتردد إذا تعلق الأمر بالعبث بميثاق الأمم المتحدة ونحذر من تفسيره تفسيراً مضللاً من أجل مصالح معينة.

المسألة الثانية التي تستحق التعليق اعتماد المنظمات غير الحكومية. يقترح الأمين العام إمكانية تخصيص المكتب لاعتماد طلبات المنظمات المتمتعة بمركز استشاري. وحسب فهمنا، لا ينطبق هذا إلا إذا كانت المنظمات غير الحكومية ستشارك في أعمال الجمعية العامة.

ويشير الأمين العام إلى ملاحظات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني المتعلقة بعمل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية.

ملاحظات الفريق مخيبة للآمال نوعاً ما فيما يتعلق بعمل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. وقد تم التعامل مع هذه المسألة على مستوى سطحي. و لم تُجْرَ مشاورات كافية مع أعضاء اللجنة، مما أدى إلى سوء فهم عملها، و لم تُجْرَ مشاورات كافية أيضاً مع مجتمع الدول الأعضاء الأوسع بشأن جدوى عمل اللجنة. وهذا يؤسف له في الحقيقة لأنه أضاع فرصة تقديم اقتراحات مفيدة لإصلاح وتبسيط عمل اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية لتحسين عملية اعتماد المنظمات غير الحكومية.

يناقش تقرير الأمين العام عدة اقتراحات تتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري. ويجب بذل الجهد اللازم للتأكد من عدم تجاوز ولايات مختلف هيئات الأمم المتحدة. ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن الحكومات هي المحاور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

وسنقدم في مناقشات أخرى مزيداً من التفاصيل عن آرائنا بالنسبة لتقرير الأمين العام وتقرير لجنة كاردوسو.

السيد شدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لأتطرق إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/354)، في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال المعنون تعزيز منظومة الأمم المتحدة. اسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام على تقريره المعروض علينا، وأن أشكر نائبة الأمين العام على عرضها التقرير.

بالنسبة للبند ٥٢ من جدول الأعمال، يؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز، ونحن عضو فيها.

في البداية، أود الإشارة إلى أن وفد بلادي يتفق مع الأمين العام عندما يؤكد على أن ”الأمم المتحدة هي منظمة حكومية دولية تتخذ فيها دولها الأعضاء القرارات المتعلقة بها، وستظل كذلك“ (A/59/354، الفقرة ٣).

وفي الأمم المتحدة تمثل الحكومات جماهيرها من الناخبين، التي تشمل المجتمع المدني، وقد فوضتنا لاتخاذ القرارات بالنيابة عنها. وللأسف، فإن المناقشة الجارية حاليا بشأن تعزيز دور المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة توحي بأن الحكومات الوطنية ليست تمثيلية بالقدر الكافي، وأن المجتمع المدني يتولى الجزء غير المنجز من تلك الولاية. وإذا افترضنا وجود أية فجوات في التمثيل، فما يجب فعله هو تعزيز المشاورات على الصعيد الوطني. وأيا كانت التدابير التي تُتخذ في العملية الجارية لتحديث الأمم المتحدة وتحقيق التغيير المؤسسي فيها، ينبغي إذا أن تضمن الحفاظ على طابعها الأساسي بوصفها منظمة حكومية دولية.

وللأسف، تولّد على مر السنين ميل متعاظم نحو تقويض ذلك الوضع على نحو يتصف بالإصرار. فلقد شهدنا محاولات عديدة لتغيير النظام الداخلي القائم في الجمعية وعمليات أخرى حكومية دولية، أو البحث عن سبل للالتفاف حوله لصالح المجتمع المدني، حتى قبل إثبات الحاجة إلى ذلك. وفي بعض الحالات، كان التقدم في العمليات التداولية يتعرض للخطر، حيث أصرت بعض الوفود والمجموعات على نوع من الشمولية لم يُتفق عليه من قبل. ونأمل أن توضح هذه المناقشة الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة.

في السابق شاركت منظمات غير حكومية وغيرها من منظمات المجتمع الدولي في أعمال الجمعية العامة بطرق مختلفة، مثل المشاركة في الدورات الاستثنائية، واجتماعات المائدة المستديرة، والعمليات التحضيرية للمؤتمرات الدولية. ولكن الممارسة كانت عدم مشاركتها في الجلسات العامة للجمعية. و لم تُقدم لنا أية أسباب قاهرة لتغيير تلك الممارسة.

ويسلم التقرير بأن منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم هي على مستويات متباينة من التنمية، وأنه يجب فعل شيء ما لسد هذه الفجوة. وفي هذا الصدد، نرحب بعزم الأمين العام على إنشاء صندوق استئماني لتسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية في الاجتماعات الحكومية الدولية، على أمل أن يكون لذلك أثر إيجابي. وطبقا للتقرير، فإن ٧٠ في المائة من المنظمات غير الحكومية التي لديها مركز تشاوري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأتي من البلدان المتقدمة النمو، بينما نسبة ٣٠ في المائة الباقية تأتي من البلدان النامية. وفي ظل تلك الظروف، فإن المطالبات بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في العمليات الحكومية الدولية تعني للأسف المطالبة بزيادة صوت العالم المتقدم النمو. ومن الواضح أنه يجب التفكير في هذه المسألة ملياً كما ينبغي، حيث أن لها تداعيات على مسألة الديمقراطية في الحكم الدولي.

وفيما يتعلق بمسألة الاعتماد، أعرب الأمين العام عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين كفاءتها، بما في ذلك استحداث لجنة لا ورقية. ولذلك نجد أن الأسباب التي تم تقديمها لتفكيك اللجنة غير مقنعة. فبالإضافة إلى أنها تمنح المنظمات المعتمدة حقوقا معينة ومحددة، فإن اللجنة أداة لا غنى عنها تضمن إدراك المنظمات لمسؤولياتها ومساءلتها على أفعالها. كما نود التنويه بأن عملية الاعتماد كاملة، بما في ذلك ما يُسمى بالفرز الأولي للطلبات، يجب أن تبقى من مسؤولية الدول الأعضاء.

ويتحدث التقرير عن الحاجة إلى تعزيز الانخراط مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد القطري، وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية على الصعيد نفسه. وهذا الاقتراح جدير بالاهتمام، خاصة فيما يتعلق بقدرات المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية. ولكن ينبغي التوضيح أن مثل هذه المشاركة وبناء القدرات يجب ألا تنفذا إلا بمشاركة وانخراط الحكومات الوطنية المعنية. وينبغي توخي الحذر حتى لا تبدو الأمم المتحدة منخرطة في ممارسات وأنشطة تعادل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بمشاركة البرلمانيين في أعمال الأمم المتحدة، يؤيد وفد بلادي الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماعات داعمة قبل الاجتماعات الحكومية الدولية الهامة، وإلى عقد هذه الاجتماعات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ومن شأن نتائج هذه الاجتماعات أن تثري في الحقيقة العمليات التداولية على الصعيد الحكومي الدولي.

وأود أن أختتم بياني بالتنويه بأن هذا التقرير يبدو وكأنه مدفوع بضرورة تبرير مشاركة المجتمع المدني بقدر أكبر في أعمال الأمم المتحدة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وليس بضرورة تحسين الأساس الذي تقوم عليه العلاقة. ونلاحظ أن التقرير يلزم الصمت إزاء شواغل الحكومات فيما يتعلق بهذه المسألة. فلقد أثيرت أسئلة بشأن الأعداد المتزايدة من منظمات المجتمع المدني في الأمم المتحدة ودوافعها وتمثيلها ونزاهتها ومساءلتها. ويتجاهل التقرير تلك المسائل الخطيرة، حيث لا يفضل إلا مناقشة زيادة مشاركة المجتمع المدني. ونأمل أن تُعالج تلك المسائل قبل مناقشة طرائق تعزيز مشاركة المجتمع المدني وليس بعدها.

السيد هيراسيمينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهنئة حارة، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. ويمكنكم التأكد من دعم أوكرانيا الكامل لجهودكم من أجل إنجاح أنشطة الجمعية العامة وجعلها فعالة أثناء الدورة الحالية.

إن حقيقة شروعنا في مناقشة البند ٥٢ من جدول الأعمال، ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“، والبند ٥٤ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، في بداية الدورة التاسعة والخمسين بالذات، وبعد المناقشة العامة مباشرة، تشهد على أهمية هذين البندين للمجتمع الدولي. ومن المشجع أن يتم التسليم بأننا حققنا نجاحا كبيرا في عملنا بشأن هاتين المسألتين في العامين الماضيين.

وأود أن أشيد برئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، السيد جوليان هنت، وبالميسرين الستة، الذين ساعدتنا جهودهم المضنية على إحراز تقدم بشأن إصلاح الجمعية العامة وتنشيط أعمالها. ويؤكد ذلك التقدم مجدداً التزامنا المشترك بالمكانة المركزية للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي التداولي والصانع للسياسات والتمثيلي في الأمم المتحدة، ويعيد تأكيد رغبتنا في تمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية.

وينبغي أن يكون ذلك الهدف النهائي والتوجه الرئيسي للعملية الجارية لتنشيط الجمعية العامة. ورغم أن الكثيرين منا يودون رؤية خطوات أكثر جرأة لبث روح جديدة في الجمعية، إلا أننا نرى في ظل الظروف الراهنة أنه من المناسب تركيز جهودنا على المقترحات التي يمكن أن تنال تأييدا واسع النطاق من أعضاء الأمم المتحدة، والتي يمكننا من الناحية الواقعية أن نتوقع تنفيذها في المستقبل القريب.

لقد رحبت أوكرانيا باتخاذ الجمعية العامة للقرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اللذين كانا خطوتين هامتين إلى الأمام. فالقراران حددا عددا من المقترحات العملية الرامية إلى تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها. والميزة الهامة فيهما – وهي أنهما وضعا أطراً زمنية محددة – أسهمت كثيرا في تنفيذ العديد من أحكامهما، وفي إرساء إطار للنظر في قرارات أخرى، بما في ذلك ما سيتم النظر فيه في دورة الجمعية هذه.

ويسعدنا أن نرى أن العمل يجري بالفعل وفقا لهذين القرارين. وأود أن أشير إلى مجرد التنظيم الجديد لبنود جدول الأعمال تحت عناوين تتوافق مع أولويات أعمال الأمم المتحدة. ولقد تم ترشيد عدد من البنود، وينبغي مواصلة ذلك الجهد بالتشاور مع الدول الأعضاء وفي إطار المبادئ المتفق عليها. ومن بين أمور أخرى، نعتقد أنه من الضروري أيضا تبسيط الخطب الروتينية التي يُدلى بها في هذه القاعة.

وأوكرانيا تؤيد تأييدا تاما القرار بتعزيز مكتب الرئيس. وغني عن القول إن إجراء مشاورات منتظمة لرئيس الجمعية العامة مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن ممثلي المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى، من شأنه أن يكون مفيدا جدا في القيام على نحو أفضل بتخطيط وتنظيم أعمال الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نشدد على أن من المفيد أن يحتفظ الرئيس الحالي للجمعية العامة باتصالات وثيقة ومنتظمة بمجلس رؤساء الجمعية العامة، حتى يتمكن من الاستفادة الكاملة من خبرة أعضاء المجلس ومشورتهم. ونأمل أن تحظى تلك الفكرة بنظر ايجابي أثناء إجراء مزيد من المناقشات خلال هذه الدورة.

وينبغي ألا نفقد زخم الإصلاح. وبقدر كبير تتعلق آمالنا في ذلك الصدد بقيادتكم، سيدي الرئيس، ويمكنكم أن تعولوا على الدعم التام لبلدي وتفهمه في جهودكم لتحقيق نتائج ملموسة. وأود أن أؤكد لكم أن أوكرانيا، التي يرأس ممثلها اللجنة الثالثة، ملتزمة التزاما تاما بترجمة القرارات بشأن هذه المسألة إلى أفعال.

وفيما يتعلق بالبند ٥٤ من جدول الأعمال، بشأن ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، فإن الأمين العام في آخر

تقرير له عن أعمال المنظمة (A/59/1) قال ”تم الآن بصورة عامة استكمال برنامجي لإجراء المزيد من التغييرات، الذي قدمته إلى الجمعية العامة منذ عامين“ (الفقرة ٢٥٥). ويبلغ الأمين العام أيضا بأن استعراضا أجراه مؤخرا مكتب المساءلة العامة بحكومة الولايات المتحدة قدر أنه قد نفذت ٨٥ في المائة من الإصلاحات المقترحة في مجموعتي إصلاح عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ تنفيذا كليا أو جزئيا. وتلك الإحصاءات واضحة تماما. وأود أن أعرب عن امتناننا للامين العام كوفي عنان، الذي لا تستحق مساعيه الدؤوبة في تعزيز الإصلاحات في الأمم المتحدة منذ توليه ولايته عباراتنا للثناء فحسب ولكنها تستحق في المقام الأول دعمنا النشط. وسيكون ذلك الدعم لازما بغية تحقيق التقدم في تنفيذ سائر تدابير الإصلاح خلال الدورة الحالية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بتقديم تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/817 و Corr.1)، الذي يرأسه الرئيس السابق للبرازيل فرناندو إنريكه كاردوسو، فضلا عن تقرير الأمين العام استجابة لتوصيات الفريق (A/59/354). وفي الواقع، فإن فعالية المنظمة وصلاحيتها لا يمكن زيادتهما إلا إذا وجدنا السبل المناسبة لتعزيز انخراط ومشاركة المجتمع المدني في المنظمة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أننا بحاجة، بالترافق مع تنشيط الجمعية العامة وتعزيز الأمم المتحدة في العديد من المجالات، إلى أن نمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن. كما ينبغي ألا يوضع النهوض بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تعزيز دوره التنسيقي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، في مؤخرة جدول أعمالنا. ونتطلع إلى نتائج عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وسنشارك بشكل نشط في النظر فيها.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئ وفدي. ونحن متأكدون أنه في ظل قيادتكم المقتدرة خلال هذه الدورة ستحرز الجمعية العامة نتائج ناجحة. وأود أيضا أن أؤكد لكم على أن إكوادور مستعدة للتعاون معكم ولتقديم إسهام بناء في المسائل التي تحظى بالأولوية الكبيرة لدى الأمم المتحدة. وإحدى هذه المسائل هي الموضوع الذي نتناوله اليوم. ونحن نعلم مقدرتكم وبالتالي لا يساورنا شك في أن نتائج قيادتكم ستكون إيجابية للغاية بالنسبة للمنظمة.

ويؤيد وفدي ما قاله ممثل الجزائر، الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ويؤيد أيضا ما قاله ممثل البرازيل بالنيابة عن مجموعة ريو.

ونؤكد من جديد على اقتناعنا بالحاجة إلى أن تستعيد الجمعية العامة أهميتها والدور الذي أنشئت من أجله. وبوصف الجمعية العامة الهيئة الديمقراطية والتداولية الأهم في الكوكب – حيث تحظى الدول الأعضاء بصوت وبتصويت – فإن من الحتمي تزويدها بالقدرات اللازمة لقيادة المجتمع الدولي. ومن الواضح أن هناك، منذ إنشاء الجمعية العامة قبل أكثر من نصف قرن، تغييرات تاريخية جعلت من الضروري – بل أقول من الحيوي – أن تصلح الجمعية العامة إجراءاتها وفعاليتها حتى تتمكن من مجابهة تحديات الحالة الدولية المتغيرة.

ونظرا لعدم وجود القرارات السياسية التي تتخذها الدول الأعضاء في الجمعية العامة، فقد تعين على الأجهزة الأخرى أن تضطلع بدور هام على نحو متزايد. وشوهد عدم الإرادة السياسية في الافتقار إلى القدرة على اتخاذ القرار ووجود جدول أعمال هائل – مزدحم دائما ببنود مكررة غير متصلة بالواقع. وكل ذلك يعني أن الجمعية العامة لا تتصدى للتحدي التاريخي، تحدي إبراز سياسة دولية

ديناميكية لهذا اليوم. وفي كثير من الحالات، كان ذلك العجز يعنى عدم معالجة المواضيع التي كان في وسعها أن تعالج في هذا المنتدى. والدول الأعضاء بحاجة إلى إدراك أن الجمعية العامة آلية للمناقشة والمصالحة أنشئت لمصلحة الشعوب. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي يقتضي منا أن ننجز تنشيطا جوهريا لمنظومة تخذل هذا المجتمع الدولي.

وتشكل الموافقة، في الدورة السابقة، على القرار ٣١٦/٥٨ نتاجا لمفاوضات عسيرة جدا وتشجعنا على الاستمرار في العمل بمسؤولية ثابتة لتنفيذ ولاية القرار.

ونشعر بالامتنان على الإنجازات التي حققها الرئيس السابق للجمعية العامة، جوليان هنت، بشأن هذه المسألة. بيد إننا ندرك أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وخلال هذه الدورة، تحتاج الدول الأعضاء إلى أن تدرس مسألة إعادة برمجة أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ من المقرر أن تقدم اللجان الرئيسية لنظر الجمعية العامة تحليل اللجان بشأن احتياجات كل من المواضيع التي تناقشها هذه اللجان وبشأن تواتر هذه المواضيع وأهميتها. وتحظى تلك التوصيات المقدمة من هؤلاء الخبراء بأهمية أساسية في مساعدتنا على ترشيد عبء العمل، الذي هو ذاته بحاجة إلى أن يستعرض باهتمام كبير.

ولم يحذف القرار ٣١٦/٥٨ سوى موضوعين من عبء العمل، وهما موضوعان لا يبلغان حتى واحد في المائة من العبء الإجمالي. وهذا من دواعي القلق. ونسلم بأن هذه مسألة حساسة بالنسبة إلى العديد من الوفود؛ بيد أن الأمر الصائب أيضا أنه ينبغي أن يشكل برنامج عمل الجمعية العامة انعكاسا حقيقيا لحالة العلاقات الراهنة فيما بين الدول في المجتمع الدولي.

ونأمل أيضا أن تعزز التغييرات التي أدخلت فيما يتعلق بالمكتب تقدم العمل في الجمعية العامة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأمل في أهمية مداولات الجمعية العامة فيما يتعلق بعمل الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام لدراسة التهديدات والتحديات والتغيير. وسيقدم تقرير من الفريق لنظر الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر، ولا شك أن التقرير سيقترح إجراء تنقيح أساسي لهيكل العلاقات الدولية. وسيتعين على الجمعية العامة أن تدرس التقرير وأن تتخذ قرارات لمجابهة التحديات الماثلة أمام الأمم المتحدة، وهي التحديات التي أشرت إليها سابقا. وستكون صلاحية الأمم المتحدة، التي جرى التشكيك فيها كثيرا في الأيام الأخيرة، معروضة على الممثلين المجتمعين هنا. ويجب أن نتذكر أن المجتمع الدولي سيلقي نظرة فاحصة جدا على المداولات التي تجري في هذه القاعة.

السيد بيلينغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود، إذ أتكلم للمرة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن سرورنا واعتزازنا برؤيتكم ترأسون عملنا. إن خصائصكم الممتازة كرجل دولة وسنوات خبرتكم الطويلة كدبلوماسي وفهمكم الرائع للناس أمور تكفل أن تكون المساهمة التي ستقدمها رئاستكم قيمة جدا لعمل الجمعية . ويسرنا أن تواصل الجمعية العامة اليوم، بقيادتكم، المناقشة التي بدأت في دورتها السادسة والأربعين حول تنشيطها وتقوية سلطتها. وتؤيد الكاميرون البيان الذي أدلت به الجزائر هذا الصباح باسم حركة عدم الانحياز.

إن المناقشة التي بدأت هذا الصباح ممارسة مهمة لأنها تعالج الطريقة التي تؤدي بها هيئة أساسية وظائفها، هيئة تمثل في الواقع حجر الأساس لتعددية الأطراف. وفي الحقيقة إن الجمعية العامة يعتبرها البعض، منتدى تتضافر فيه جهود الدول لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. ويعتبرها آخرون هيئة تعبر عن الضمير الجماعي والعالمي؛ بينما يعتبرها

غيرهم هيئة ذات سلطة أخلاقية تتجلى في قدرات واسعة بقدر ما هي متنوعة.

وبعد أكثر من عقد من التفاوض البطيء والصبور، أحرزنا الآن بعض التقدم. والخطوة الأكثر أهمية كانت اتخاذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ في الدورة الثامنة والخمسين. واسمحوا لي أن أتقدم هنا بتحية نابعة من القلب إلى سلفكم، جوليان هنت، الذي يسر، بمرونته ومثابرته وشجاعته، فضلا عن حكمته، اعتماد القرارين. وبتيسيره ذلك، قدم مساهمة قيمة في إنجاح المهمة التي عهد بها رؤساء دولنا إلينا في قمة الألفية – مهمة إصلاح منظمتنا وتحسين فعاليتها لمواجهة الشواغل الكبيرة لأسرة الأمم المتحدة.

إن القرارين المتخذين في العام الماضي سيعتبران حقا معلمين بارزين على طريق سعينا إلى إيجاد جمعية ذات سلطة معززة ودور أكبر تؤديه، وأساليب عمل أفضل، سواء في مكتبها أو في اللجان الرئيسية. وتمثل القرارات المتخذة بشأن جدول الأعمال، إضافة إلى القرارات ذات الصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي شهادة وافية على صحة هذه الحقيقة. والواقع أن جدول الأعمال الذي يعرب عن شواغل مؤتمر قمة الألفية سيتركز على أولويات المنظمة للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وتلك الأولويات تتوافق مع الأهداف الأولية لمؤسسي الأمم المتحدة.

ونؤمن بأن التصنيف وإعادة الهيكلة هذين يعودان بفوائد عديدة. واسمحوا لنا أن ننوه هنا بفائدتين منها. الفائدة الأولى إن جدول الأعمال بات أكثر ترشيدا، ونؤمن بأن ذلك سيساعدنا بقدر أكبر في التغلب على التحديات العديدة القديمة والجديدة التي تواجهنا. والفائدة الثانية تتمثل في أن الهيكل الجديد يفرض المزيد من الاتساق والتلاحم في كيفية التعامل مع القضايا المعروضة على الجمعية العامة. والواقع أن اللجان الرئيسية لن تحتاج إلى التعامل مع البنود المحالة إليها كقضايا مستقلة – أو كقضايا بحد ذاتها – بل إنها بالأحرى ستتمكن من دراستها في إطار مسؤولية منظمتنا عن تقديم إجابات على الشواغل الرئيسية التي تواجه الجنس البشري.

وبموجب القرارات المتخذة في العام الماضي، سيتم النظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقارير الهيئات الرئيسية الأخرى بشكل كامل في الجلسات العامة. وبلدي يرحب بهذا، إذ إنه ينطوي في الواقع على توكيد للممارسة التي بدأتها الجمعية العامة عام ٢٠٠١ عندما كانت الكاميرون تترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويكتسي ذلك القرار أهمية خاصة الآن حيث تستمر مسؤولية الجمعية العامة في التناقص مع زيادة الطلب على خدماتها، نتيجة للتدخل الحاذق للغاية من قبل هيئات أخرى ذات عضوية محدودة. وإذا أرادت الدول الأعضاء أن تكفل الفعالية التامة لهذا القرار، يجب عليها ضمان ألا يكون هذا الاستعراض مجرد فرصة للإدلاء ببيانات عامة، وإنما ممارسة تسفر عن توصيات توفر زادا للفكر يسترشد به المجلس في أعماله المقبلة أو تعود بالفائدة على المكتب لأغراض المتابعة. ومن الضروري أن يشترك في الاستعراض عدد كبير من الدول – الأمر الذي لم يحدث حتى الآن. ولئن كنا ندلي بهذه الملاحظات فيما يتعلق بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تنطبق أيضا على نظر الجمعية العامة، بموجب المادة الخامسة عشرة من الميثاق، في تقارير هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ، بما في ذلك تقرير الأمين العام، بصفته رئيسا للأمانة العامة وتقرير مجلس الأمن. وستسنح لنا الفرصة في الوقت المناسب للعودة إلى تلك القضية عندما ننظر في تلك التقارير.

هذا المفهوم للمناقشة يفترض بالطبع أن يوفر المكتب قيادة أقوى. لذلك فإننا نرغب في رؤية مواصلة المشاورات المتعلقة بتعزيزه. وعلى نفس المنوال، يجب أن تتواصل

المشاورات بشأن تقديم مقترحات تستهدف وضع جدول زمني جديد لعمل الجمعية العامة في دورتين مضمونتين. وهذا يعني، سيدي الرئيس، أن مهاراتكم المعترف بها عالميا ستكون، في الأيام والأشهر القادمة، مفيدة لنا إلى أقصى حد في إيجاد حلول لجميع تلك القضايا، وكذلك للقضايا المعلقة. وأؤمن بأنكم ستحتاجون هنا، أكثر من أي وقت مضى، إلى الجرأة والحكمة. وكما قال هوراس: ''تجرّأ على أن تكون حكيما''. وبإمكانكم أن تعولوا على دعم وفدي المتواصل.

إن مختلف المقترحات المعروضة علينا، بما في ذلك التي وردت في الوثيقة التي قدمتها هذا الصباح نائبة الأمين العام، ستساعدكم أيضا مساعدة قيمة. وأود أن أعرب هنا لنائبة الأمين العام عن عظيم امتناننا لها على بيانها الاستهلالي، الذي أثرى معرفتنا بالموضوع.

أود الآن أن أبدي بضعة تعقيبات عامة عن تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. هذا هو حقا المكان الملائم لتهنئة هذا الفريق، الذي ترأسه السيد فرناندو إنريكي كاردوسو، على التوصيات العالية الجودة التي احتواها تقريره المفيد للغاية. قبل عامين، أشار الأمين العام وأصاب في تقريره المعنون ''تقوية الأمم المتحدة: جدول أعمال لتحقيق المزيد من التغيير'' (A/57/387)، إلى تنامي أهمية المنظمات غير الحكومية بصفتها أطرافا فاعلة في المجتمع الدولي.

كما أكد اهتمام المنظمات غير الحكومية المتزايد بعمل الأمم المتحدة، ورحب ترحيبا حارا باشتراكها المتميز في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

وأود أن أذكّر هنا بدور المنظمات غير الحكومية في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وإسهامها في نجاح المؤتمرات العالمية الرئيسية بشأن تمويل التنمية وبشأن التنمية المستدامة. وقد تسنت لنا فرصة تقدير أهمية ملاحظاتها خلال المناقشات بشأن الفقر والاستثمار والدين والنمو الاقتصادي.

ولذلك، فإن من الطبيعي في هذا الوقت المناسب ترشيد وتعزيز علاقة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويسرنا هنا أن نلاحظ من خلال المراجعة المتوازنة التي تم القيام بها أخيرا بشأن الممارسات السائدة وفضلا عن التقديم الواضح للتوصيات بشأن أفضل السبل لتحسين هذه العلاقة، أن الفريق اضطلع بشكل ممتاز بالمهمة الموكلة إليه.

وإننا نؤمن، مثل الأمين العام، بأن المشاورات المتعمقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية واشتراك المنظمات غير الحكومية المتزايد في المناقشات التي تكتسي أهمية عالمية، لا يسعهما إلا تحسين جودة تحليل السياسات العامة. كما أن الشراكة مع المنظمات غير الحكومية ستسهم بشكل كبير في تسهيل تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما في المجالات الإنسانية ومكافحة الفقر والتعليم، وباختصار، في تمكين حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومن هذا المنطلق، أكد الأمين العام في تقريره الصادر قبل سنتين (A/57/1) على الأهمية الحيوية التي يكتسيها التعاون مع المنظمات غير الحكومية، بالنظر إلى ضرورة مواجهة التحديات المتشعبة الموجودة اليوم على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي و الأمني والبيئي.

وبصفة عامة، من المشجع أن نلاحظ أن هذا التعاون ما فتئ يتزايد بالنظر إلى تزايد مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية في مداولات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

ونرى أن بعض الاقتراحات المتعلقة بتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية من حيث العدد والجودة لجديرة باهتمامنا. وهذا ينطبق خصوصا على ضرورة توفير موارد

مهمة بغية تسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية. وهذه المنظمات غير الحكومية تحتاج إلى وقت أكثر لكي تصبح طرفا فاعلا مستقلا ومسؤولا بحق.

لذا فإن الكاميرون، خلال ترؤسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أيدت تنفيذ مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إقامة شبكة من المنظمات غير الحكومية الأفريقية بهدف مساعدتها على تعزيز قدراتها.

أما عن اقتراحات أخرى مثل تلك الخاصة باعتماد المنظمات غير الحكومية وإسهامها ومشاركتها على الصعيد الوطني، فإنها كذلك سارت قدما بعض الشيء.

هذه بعض الملاحظات العامة التي تخامر الذهن عند قراءة تقرير كاردوسو. ونحن نشكر الأمين العام على إعطائنا بعض الإشارات بشأن ما ينوي فعله لمتابعة هذه التوصيات. كما نود أن نشكره على إعطائه الدول أفكارا تتعلق بالعمل الموجه نحو السياسات والقرارات المرتكزة على توصيات التقرير. ونعتقد أنه ينبغي مواصلة دراسة هذا الموضوع اعتمادا على هذه الوثيقة الممتازة. والواضح أن مشاوراتنا في الأيام المقبلة ستهتدي باستنتاجات هذا التقرير. وعنوان التقرير بالذات يشهد على إيمان شعوب العالم بمنظمتنا واستعدادها لمشاركة الدول جنبا إلى جنب حتى تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة، بأفضل وجه وبأكبر قدر من الفاعلية، إلى التطلعات الإنسانية المشروعة في عالم خال من الخوف والعوز.

السيدة هولغوين كويار (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على منصبكم وأريد أن أؤكد لكم استعداد وفدنا لمساعدتكم في أعمال الجمعية. ونريد أن نكرر التأكيد على تأييدنا لهدف تعزيز الأمم المتحدة، وسنشارك في هذه المناقشات بنشاط، تأكيدا لدورها في النظام المتعدد الأطراف.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقديم تقريره عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وإننا نؤمن بأن العمل مع المجتمع المدني أمر مهم وينبغي أن يستمر. ونرحب بالتبادل المتعدد الأوجه الممكن في إطار النظام المتعدد الأطراف. غير أن الدول الأعضاء هي الأطراف الفاعلة الأساسية في هذه العلاقة، وهي من أنشأ هذه المنظمة.

إننا نود احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إذ هو سبب وجود هذه المنظمة. وينبغي ألا ننسى أن المنظمة أُنشئت لتقرب الدول بعضها إلى بعض وتقويها، بغية تحقيق التعايش السلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإن الحوار مع المجتمع المدني حوار بناء لأنه يعزز مؤسسات الدول الأعضاء، كما أن وجود دول مستقرة تحترم القانون الدولي يقوي النظام المتعدد الأطراف، لذلك، يجب أن يتم الحوار في شفافية، وأن نشرك فيه جميع الدول والمنظمات غير الحكومية.

وفي هذا الصدد، نحن لا نتفق مع الفكرة الواردة في التقرير، والهادفة إلى إقصاء هيئة الاعتماد الحكومية الدولية الحالية للمنظمات غير الحكومية. إن استنتاجات اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية تكشف العمل المنسق والفعال الذي قامت به الدول الأعضاء. ونظام الاعتماد الحالي مفتوح في وجه الدول والمنظمات غير الحكومية. ومن شأن النظام المرتكز على الأمانة العامة ألا يكون على نفس القدر من الشفافية والانفتاح، ولن يكون مفتوحا بنفس القدر للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية من الدول النامية. ونرى أن الشفافية في عملية الاعتماد أمر أساسي، وأن نظاما تديره هيئة حكومية دولية هو وحده الذي يكفل تحقيق ذلك. ونرى أن أي تغيير في نظام الاعتماد الحالي ومداه ينبغي أن ينجم عن التشاور والمناقشة بين الدول الأعضاء.

ونحن نرى ضرورة التعمق في دراسة الاقتراح الرامي إلى الجمع بين المستويين الإقليمي والدولي، من المهم التأكيد مجددا على أن سيادة الدول، كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ليست مجرد حبر على ورق. وأي مجهود يرمي لتنفيذ الاقتراح يجب أن يراعي هياكل الدول الأعضاء التي هي أهم ما يجمع بين الإقليمي والدولي. إن هذه المنظمة ملك للدول الأعضاء، وبرنامج عملها ينبغي أن يكون ثمرة المناقشات بين الدول الأعضاء. إن تبادل الآراء بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة يجري منذ عدة سنوات. ويجب أن يكمّل ذلك التبادل وظيفة الدعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مساعدة الدول الأعضاء على تنميتها. لكننا نرى أن الحكومات هي الأطراف الفاعلة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، ويجب أن تستمر كذلك. ونرى أنه ينبغي للدول أن تواصل علاقاتها كاملة مع المنظمات غير الحكومية، ولذلك فإننا لا نرى ضرورة توسيع نطاق الهياكل البيروقراطية في إطار الجمعية تحقيقا لهذا الغرض. وإننا نعيد التأكيد على استعدادنا للمشاركة بنشاط في هذه المناقشة المتعلقة بدمج المنظمات غير الحكومية في أعمالنا.

السيد سرمونيتا (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): مازالت إسرائيل تؤيد بقوة الأفكار الكامنة وراء هذه المحاولات المتواصلة. والفعالية تتطلب الكفاءة. وفي سعينا لتنشيط أعمال الجمعية العامة فإننا سنعزز أيضا منظومة الأمم المتحدة. وبالمثل ففي سعينا لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، لا يسعنا إلا تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وفي عملنا من أجل تحقيق أهدافنا في مجالات مهمة مثل المسائل الإنمائية القائمة على التكنولوجيا، ومسائل المياه، والنهوض بالحكم الرشيد كأساس للسلام، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب، يتعين علينا أن نرشد طاقاتنا، وأن نتجنب ممارسة الإصرار على العزف على وتر واحد انطلاقا من استحواذ غير سوي لجدول أعمال سمته التكرار.

في السنوات الأخيرة ظهرت بعض بوادر التحسن في هذا الصدد، بما يتسق مع تقارير الأمين العام والرؤى التي طالما عبرت عنها هذه الجمعية. وعدد المناقشات المشتركة آخذ في التزايد – وهذا في حد ذاته اتجاه بالغ الأهمية – ولكن لا يزال الأمر يقتضي مواصلة ذلك بمزيد من التعمق. فما من سبب يبرر أن تظل نفس الأطراف تناقش بلا نهاية نفس المواد الموضوعية في نفس المحافل.

ومع ذلك، لا تزال إسرائيل تشعر بخيبة الأمل إزاء التكرار السنوي التلقائي للقرارات، بدون أية مراعاة لجدواها أو مغزاها. ونود أن نلمس تخفيضا في العدد الكلي للقرارات، وكذلك تجميعا للقرارات في قرارات شاملة، حسب الممارسة التي كانت متبعة في الماضي. كما نود الترحيب بزيادة في عدد القرارات التي ينظر فيها مرة كل سنتين بدلا من تلك التي تُبحث على أساس سنوي. فهذا من شأنه الاقتصاد في الوقت والمال والعمل الكتابي. ومن الواضح أنه ينبغي التخلي عن أية محاولة في المستقبل لإثقال جدول أعمال يتسم أصلا بإطناب لا لزوم له بإضافات متكررة. فهذا الهدر للموارد لا يضر فحسب بإجراءات ومصداقية الأمم المتحدة، بل في أكثر الأحيان يضر أيضا بالقضايا الأساسية.

وأخيرا، ومن أجل بلوغ تلك الغايات النبيلة ذاتها، تدعو إسرائيل الأمم المتحدة مرة أخرى إلى استعراض وتحسين الأحكام والشروط التي تنظم اعتماد المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في مؤتمرات الأمم المتحدة. وتماما مثلما يمكن أن تؤدي جوانب القصور في جدول الأعمال إلي تخريب عمل الأمم المتحدة، يمكن أيضا أن تؤدي جداول الأعمال الخفية لهيئات خارجية لها صبغة سياسية إلى نفس النتيجة. وفي هذا السياق، تتطلع إسرائيل إلى أن تتفحص عن

كثب التوصيات التي وضعها فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وكذلك تقرير الأمين العام بشأن تنفيذها.

ختاما، ترحب إسرائيل بأي جهد وكل جهد يُبذل لتعزيز الأسلوب الذي تعمل به الأمم المتحدة للوفاء بأهدافها – لجعلها أكثر كفاءة وأكثر تركيزا علي الهدف وأكثر حيوية. والنتيجة الحتمية هنا واضحة، فكلما استبد القصور بجدول أعمالنا، زاد القصور الذي سيستبد بنا.

السيد عريفي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن التغيرات التي لا رجوع فيها والتي شهدتها العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والتي أصبحت بشكل متزايد غير قابلة للتنبؤ بها، والآثار المترتبة على سرعة وتيرة العولمة والتي تتعقد بفعل احتياجات إنمائية حتمية، تمثل جميعا تحديات كبرى أمام منظمتنا اليوم.

وكما اتضح بجلاء في المناقشة العامة لهذه السنة، أصبح إصلاح الأمم المتحدة حاجة ملحة وشرطا لا غنى عنه لاستعادة مبدأ التعددية وإعطائه ما يتطلبه من قوة وكفاءة ومصداقية حتى تحافظ علي السلام وتضمن، في إطار من الشراكة، تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد أشار رئيس الجمعية العامة في بيانه الختامي في المناقشة العامة إلى أنه من بين البيانات الـ ١٩٠ التي تم الإدلاء بها، تناول ١٢١ بيانا مسألة إصلاح الأمم المتحدة، مع التركيز على كل من التقدم المحرز، والطريق الذي مازال علينا أن نقطعه. وكان عدد كبير من تلك البيانات زاخرا باقتراحات محددة تحثنا علي مواصلة تحسين أداء منظمتنا وفعاليتها. وتلك المناقشة الخصبة والأفكار الواعدة التي طرحت فيها، ينبغي استغلالها علي أفضل وجه، ووضعها موضع الاستخدام البناء. ولعله يكون بإمكان الأمانة العامة أن تعد تجميعا للأفكار والاقتراحات التي طرحتها مختلف الدول الأعضاء. فمثل هذا التجميع من شأنه أن يعفينا من تكرار النقاش، ويشكل الأساس لورقة عمل مفيدة في عملنا المتواصل بخصوص هذا الموضوع.

إن النداء الإجماعي الذي أطلقه زعماؤنا بإعادة النظر في بنية الأمم المتحدة وتعزيزها بوصفها مكانا لا غنى عنه يلتقي فيه كل البشر، إنما نبع من القلق إزاء حقيقة أن عدم فعالية مبدأ التعددية في معالجة تلك المشاكل لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن والاستقرار الدولي. وهكذا نجد أن وضع خطة إصلاح شامل متوسط وطويل الأجل، أصبح الآن ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضي.

ولا يزال العنصر الأساسي في ذلك الإصلاح هو تصحيح الخلل الديمقراطي الذي يشوب مجلس الأمن، وذلك من خلال عضوية موسعة تعبر بشكل تمثيلي منصف عن الظروف الجغرافية – السياسية الجديدة، وتأخذ البعد الاجتماعي – الثقافي في الاعتبار. ونحن، بطبيعة الحال، ننتظر بشغف الخيارات التي سيطرحها فريق الشخصيات البارزة، آملين في أن يهتدي المجتمع الدولي إلى صيغة لا تزيد من تفاقم الخلافات القائمة.

ويتعين علي مجلس الأمن أن يتحمل بالكامل مسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تكون عضويته معبرة بصورة أفضل عن الواقع الجديد في عالمنا، وذلك بإتاحة مساحة أكبر للبلدان النامية، وجعل التمثيل فيه أكثر إنصافا. وفي هذا السياق، تستدعي الضرورة زيادة عدد المقاعد غير الدائمة، مع حجز مقعد للدول التي تسهم بكثافة في عمليات حفظ السلام.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلي إصلاح المجلس وزيادة عدد أعضائه بصفة خاصة، على أنه مجرد عملية حسابية، بل

باعتباره عملية متواصلة ومتدرجة لتضمين عناصر التوازن والترشيد والفعالية والشرعية في إطار بارامترات معقولة. وعملية من هذا القبيل لا يمكن أن تنجح، بالطبع، إلا إذا جاءت نتاجا لآراء جميع الدول الأعضاء الممثلة على أعلى مستوى. وفي هذا السياق، يمكن لرئيس الجمعية العامة، بمعاونة فريق عامل محدود من اختياره، أن يضطلع بدور أساسي في عملية التشاور فيما بين مختلف المجموعات الإقليمية، من خلال إعداد إطار عمل لبلورة رؤية أوضح، وتشجيع التوصل إلى قرار محتمل يمكن اتخاذه في سنة العيد الستيني للأمم المتحدة. وبلدي مستعد للإسهام بفعالية في تلك العملية، وتقديم كل الدعم اللازم لاختتامها بنجاح.

ومع أن توسيع عضوية مجلس الأمن يعد بالتأكيد عنصرا أساسيا في عملية إصلاح الأمم المتحدة، فيجب ألا يغيب عن بالنا أن مشكلة إصلاح النظام الدولي أكبر من ذلك بكثير. والجمعية العامة التي نعتبرها هيئتنا العالمية الأولى بلا منازع، من واجبها أن تتصدى للتحديات التي تواجه المنظمة. ويجب أن تستمر عملية التنشيط الجارية بالفعل بهدف تعزيز سلطة الجمعية العامة والمواءمة بين عملها وبين الزيادة في عدد أعضائها، فضلاً عن التشجيع على تنمية الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة للاتصالات والمعلومات.

ويقتضي الترابط بين السلام والتنمية تفاعلاً بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل إيجاد تنسيق وتعاضد أفضل بين تلك الأجهزة الرئيسية في معالجة المسائل المعروضة عليها. وسوف يسهم تنفيذ المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة في تحقيق ذلك الهدف. والواقع أن مجلس الأمن، بموجب المادة ٢٤، عليه أن يقدم بصفة دورية تقارير خاصة عن المسائل ذات الاهتمام الدولي للجمعية العامة كي تنظر فيها.

ومتابعة مناقشة الجمعية العامة المتعلقة بالتقرير السنوي لمجلس الأمن على وجه التحديد هي تدبير آخر من شأنه أن يساعد على تعزيز دور الجمعية. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تقتصر الجمعية على جمع المعلومات بل أن تقدم ردها بعد النظر المكثف، وذلك باتخاذ القرارات الضرورية.

وقد ألقت الأهمية المتزايدة التي اكتسبتها المسائل الاقتصادية والاجتماعية بدور أساسي على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يجب في المستقبل أن يضطلع بدوره الإنمائي بوصفه جهة لتوليد التعاون الاقتصادي بين الدول. وسيفتح توثيق التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بالتأكيد آفاقاً جديدة في وضع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية.

وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة في تنفيذ برنامج إجراء المزيد من التغييرات الذي قدمه الأمين العام لنا في عام ٢٠٠٢ (انظر A/57/387 و Corr.1). ونرحب ترحيباً خاصاً بالجهود المبذولة للمواءمة بين أنشطة الأمم المتحدة والأولويات التي تم الاشتراك في تحديدها في مؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات الدولية التي انعقدت في التسعينات، وبالجهد البارز في إعادة تنظيم إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام.

ومما سيساعد على تعزيز قدرة الأمم المتحدة وإثراء المناقشات تكوين الشراكات بين الأمم المتحدة ومختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهنا نود أن نعرب عن تقدير تستحقه عن جدارة الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير الأخير للأمين العام رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/354). ونرى أن تعزيز

قدرة المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية ينبغي أن يشكل إحدى الأولويات في المرحلة الراهنة.

ولكي نعيد تنشيط منظومة الأمم المتحدة، يجب أن نسهم جميعاً في عملية إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية. ويمكن لفريق الشخصيات البارزة أن يستثير المناقشات وأن يحفز هذه العملية، وخاصة إذا تناول العنصرين الرئيسيين المتمثلين في الهيكل المؤسسي لحفظ السلام ومحوره مجلس الأمن، وتنسيق التعاون الاقتصادي، الذي يتركز في هيئة يمكن حقاً أن تمارس هذه الوظيفة في ارتباط مع الوكالات المتخصصة.

ونرجو أن يكون الفوز في النهاية للإرادة السياسية والرؤية البعيدة الأجل.

السيد ويراناتدماجيا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تقديره لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذه المناقشة المشتركة، التي تتيح فرصة للتباحث في موضوع تنشيط الجمعية العامة. والغرض من المناقشة هو بلا جدال ترسيخ دور الجمعية العامة من جديد. ولعلي أيضاً أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الصادق لنائبة الأمين العام على تقديمها المناقشة. وقبل أن أستطرد، يعرب وفدي أيضاً عن تأييده للبيان الذي أدلت به الجزائر صباح اليوم بالنيابة عن مجموعة بلدان عدم الانحياز في موضوع تنشيط الجمعية العامة.

وقد رحبت إندونيسيا باتخاذ القرارين ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨، اللذين كان القصد منهما تعزيز وتنشيط وإنعاش الجمعية العامة في الدور الذي تضطلع به بوصفها الهيئة التمثيلية الرئيسية للتداول ووضع السياسات في الأمم المتحدة. وتعرب إندونيسيا أيضاً عن تقديرها لما أظهره من مبادرة وللدور الذي قام به صاحب السعادة السيد جوليان هونتي، رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في العملية التي أدت إلى اتخاذهما. ويشير هذان القراران بوضوح إلى أنه ما زالت هناك مسائل كثيرة يتعين حلها في الجهد المبذول لتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، بما في ذلك علاقتها بجهازي الأمم المتحدة الرئيسيين الآخرين، وهما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرجو وفدي أن تأتي الأعمال المقبلة بتقدم ملموس في التوصل إلى علاقة واضحة المعالم بين تلك الأجهزة الرئيسية الثلاثة، بما يتمشى مع الميثاق.

ومع أن عملية إعادة التنشيط أبعد ما تكون عن الانتهاء يا سيدي الرئيس، يرى وفدي أن ما تتمتعون به من حنكة وتجربة سوف تؤديان إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. ويرجو وفدي أيضاً أن تمضي عملية التنشيط قدماً وبشكل أكبر في المستقبل القريب.

ومن المهم أيضاً التشديد على أن تعزيز منظومة الأمم المتحدة يجب أن يرمي إلى تمكين المنظمة من الأداء بالكفاءة المثلى من أجل إيصال المنافع التي تترتب على التنمية والسلام. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في أي اقتراح للأمين العام ضمن سياق المدى الذي يمكن به لهذا الاقتراح دعم جهود المنظمة في مجال التنمية.

وسوف يتطلب ذلك من الأمين العام أن يخصص مزيداً من الموارد للأنشطة الإنمائية وموظفين من الطراز الأول لتمكين الأمانة العامة من إيصال الخدمات الملائمة للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد ضرورة تحقيق التوزيع الجغرافي المتكافئ والتوازن الجنساني، ولا سيما على صعيد صنع السياسات داخل الأمانة العامة، دون مساس بالامتياز في نوعية الموظفين الذي هو مصدر قوة المنظمة.

وأخيراً، اسمحوا لي أيضاً بالتطرق إلى تقرير الأمين العام رداً على تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/59/354). ويوافق وفدي على أن من الضروري جعل الأمم المتحدة

منظمة أكثر تطلعاً إلى الخارج وتوسيع نطاق حوارها مع مختلف الدوائر ذات الصلة وتيسير إسهام تلك الجهات في المناقشات بشأن المسائل ذات الأهمية العالمية.

بيد أننا في هذا السياق نود أن نشير إلى أن بعض المقترحات التي يتضمنها التقريران، كالمقترحات المرتبطة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الهيئات الحكومية الدولية، يجب النظر فيها بشكل جدي وبإمعان قبل اتخاذ أي إجراء بشأنها. فهذه المقترحات يبدو من الصعب تفعيلها، ومن ثم يتعين تحديدها بوضوح. ونتطلع إلى مناقشة تلك المقترحات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.